

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية



اللائحة:

١-١ على الهيئة تحدث المهن الصحية، وإصدار قائمة الممارسين الصحيين كلما دعت الحاجة، ورفع توصياتها لوزير الصحة للموافقة تمهدًا للتنسيق مع وزير الخدمة المدنية للاتفاق عليها، مع مراعاة اختصاص الهيئة بإقرار التخصصات الصحية التي تعد فروعًا لأي مهنة صحية.

اللائحة:

١-٢ يمنح الترخيص للممارس الصحي من قبل الوزارة، وينجح الترخيص لممارس الطب البديل من قبل المركز الوطني للطب البديل والتكميلى.

٢-٢ يجوز منح ترخيص محدد المدة واستكمال الاشتراطات الازمة لدى الهيئة وذلك للفئات التالية شريطة الموافقة على مؤهلاتهم:

أ-الممارسين الصحيين الزائرين أو من في حكمهم.

ب-الممارسين الذين يتم التعاقد معهم، خلال فترة إجراءات التصنيف.

٣-٢ لا يجوز ممارسة الطب البديل إلا بمحض ترخيص من المركز الوطني للطب البديل والتكميلى، ووفق الضوابط والشروط المحددة لذلك، وفي هذه الحالة يخضع الممارس للطب البديل إلى المسؤوليات المهنية الواردة في هذا النظام، ويتم إحالة غير المرخص لهم إلى جهة الاختصاص.

٤-٢ يجب أن يكون التدريب الإجباري المقرر لممارس المهنة قد تم تحت إشراف مباشر من ممارس للمهنة مرخص له في نفس المجال المهني.

٥-٢ تقوم الهيئة بإبلاغ الجهة الصحية المختصة في حالة عدم صحة الشهادات والمستندات التي تم التعاقد بموجها، على أن يدرج في قائمة عدم التعاقد وعدم الترخيص، وعلى الجهة الصحية المختصة استبعاده وإنهاء إجراءات الترحيل لغير السعوديين، وفي حال المطالبة بالحق الخاص فإنه تتم إحالته إلى الجهة المختصة.

٦-٢ متطلبات حصول الاستشاريين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على الترخيص بمزاولة المهنة في القطاع الصحي الخاص من الوزارة هي التسجيل والتصنيف من الهيئة وموافقة وزير التعليم بالعمل في المؤسسة الصحية الخاصة.

- ٧-٢ لا يتم تعيين الممارسين الصحيين الذين تتعاقد معهم شركات التشغيل الطبي للعمل بالمرافق الصحية الحكومية إلا بعد تصنيفهم وتسجيلهم من قبل الهيئة، ويعد تعيينهم بمثابة الترخيص لهم بمزاولة المهنة.
- ٨-٢ يجب تسجيل الممارسين الصحيين المعينين بالجهات الحكومية أو المعينين في شركات التشغيل للعمل في المرافق الصحية الحكومية في القيد الإلكتروني للممارسين الحكوميين المعتمد لدى الوزارة.
- ٩-٢ تحدد شروط الخبرة بالنسبة للممارسين الصحيين العاملين في الجهات الحكومية وفق ضوابط وقواعد تتناسب مع لائحة الوظائف الصحية ونظام الخدمة المدنية.
- ١٠-٢ تراعي النصوص النظامية ذات العلاقة بممارسة المهنة الواردة في نظام المؤسسات الصحية الخاصة ونظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ونظام وحدات الأخصاب والأجنحة وعلاج العقم ولوائحهم التنفيذية والتعليمات الصادرة من الوزارة بشأن الوقاية من الأشعاعات المؤينة عند الترخيص للممارسين الصحيين بالعمل بأي من هذه المؤسسات أو المنشآت، وتحدد شروط ومعايير المؤهل والخبرة وفقاً لما تصدره الهيئة من لوائح وادلة.
- ١١-٢ لا يمنح أو يجدد الترخيص بممارسة المهنة الصحية لمن سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة إلا بعد صدور قرار من السلطة المختصة برد اعتباره.

اللائحة:

- ١-٣ يعتبر الترخيص للممارسين الصحيين للعاملين بالجهات الحكومية سارياً طالما كان الممارس الصحي على رأس العمل الطبي على أن يتزامن تجديد التسجيل المبني من الهيئة عند انتهاء مدة التسجيل في القيد الإلكتروني للممارسين الحكوميين المعتمد لدى الوزارة.
- ٢-٣ يتم الترخيص للممارسين الصحيين العاملين في القطاع الصحي الخاص لمدة سنتين ويتم تجديد الترخيص لمدة مماثلة.
- ٣-٣ يعتبر الترخيص لاغياً في الحالات التالية:
- إذا ألغى ترخيص المؤسسة الصحية الخاصة التي يعمل بها أو انتهى عقد التشغيل للشركة التي استقدمته ما لم ينتقل مؤسسة صحية مرخص لها، أو انتهت مدة زيارة الطبيب المرخص له بالعمل خلالها.
 - إذا غير الممارس الصحي تخصصه دون موافقة الوزارة.

- ٣- إذا صدر قرار من الجهة المختصة بإيقاف الترخيص أو إلغائه.
- ٤- يجب على الممارس الصحي التقدم بطلب تجديد الترخيص المنوح له قبل انتهاء مدة شهر واحد على الأقل.
- ٥- يخضع الممارس الصحي للمؤوليات التأديبية الواردة في هذا النظام في حال استمراره بالعمل بعد انتهاء الترخيص المنوح له.
- ٦- يتم استقدام الممارسين الصحيين الزائرين وفق القواعد التالية:
- ١- يجب أن يكون لدى الممارس الصحي الزائر ترخيص بمزاولة المهنة ساري المفعول في البلد المستقدم منه.
 - ٢- يقتصر استقدام الممارس الصحي الزائر على المستشفيات والمجمعات الطبية المهيأة لشخصه وإمكانيات الممارس الصحي الزائر.
 - ٣- أن يكون الممارس الصحي الزائر من ذوي التخصصات النادرة أو التقنيات الجديدة المطلوبة في المملكة.
 - ٤- إلا يكون من حكم عليه بحدٍ شرعى أو حكم جنائي أو بسبب خطأ طبى أو أبعد من المملكة لسبب له علاقة بالمهن الصحية.
 - ٥- أن يراعى في تحديد مدة الزيارة الوقت الكافى لتقدير الإجراءات الطبية التي تتم خلال الزيارة.
 - ٦- تضمن المؤسسة الصحية سداد التعويضات التي يصدر بها حكم نهائى في حالة الخطأ الطبى الصادر عن الممارس الصحي الزائر إذا لم تتوفر تغطية تأمينية أو لم تكفى.
 - ٧- تقوم المؤسسة الصحية الخاصة بتكليف أحد أطبائها الاستشاريين أو الأخصائيين بمرافقه الطبيب أو الممارس الصحي الزائر على أن يكون من نفس تخصصه أو المدير الطبى بالمستشفى في حال عدم وجود أطباء أو ممارسين من نفس التخصص، وأن يكون مسؤولاً عن المهام التالية:
 - أ-استقبال وتجهيز المرضى.
 - ب-مشاركة الممارس الصحي الزائر في التشخيص وخططة العلاج والإجراء الجراحي.
 - ج-أن يقوم بمتابعة الحالات المرضية بعد مغادرة الممارس الصحي الزائر واتخاذ الإجراءات الالزمة لمواجهة المضاعفات التي قد تنتج عن أسلوب العلاج أو العملية الجراحية.
 - ٨- يقدم طلب الممارس الصحي الزائر إلى مديرية الشؤون الصحية التي تتبع لها المؤسسة الصحية مرفقاً به ما يلى:
 - أ-صورة من الشهادات والسيرة الذاتية للممارس الصحي الزائر.
 - ب-برنامج الزيارة متضمناً المحاضرات وورش العمل التي سيقدمها الممارس الصحي الزائر.



- ج-التزام الممارس الصحي الزائر بالعمل وفقاً لأنظمة السارية بالمملكة واحترام المبادئ الإسلامية.
- د-تعهد من قبل المؤسسة الصحية بتقديم جميع ما يلزم من إفادات وإجراءات طبية متعددة من قبل الممارس الصحي الزائر أمام لجان التحقيق والجهات القضائية المختصة فيما يتعلق بالخطأ الطبي الناتج عن التشخيص أو العلاج أو الجراحة.
- ٩- ترسل صورة من الشهادات والسيرة الذاتية للممارس الصحي الزائر للهيئة لتقييمها.
- ١٠- بعد صدور موافقة الهيئة على استقدام الممارس الصحي الزائر يتم ما يلي:
- أ-تمنح الموافقة على استقدام الممارس الصحي الزائر من الوزارة أو مديرية الشئون الصحية المختصة.
- أ-يصدر الترخيص المؤقت باسم الممارس الصحي الزائر للعمل بالمؤسسة الصحية الخاصة بعد وصوله وبعد استكمال كافة الإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة وينتهي الترخيص بانتهاء مدة الزيارة.

اللائحة:

- ٤- يجوز قصر الترخيص بمزاولة المهنة على السعوديين الممارسين لأي من المهن الصحية المذكورة بالمادة الأولى من هذا النظام إذا توفر العدد الكافي منهم في المملكة أو في إحدى المناطق أو لأسباب يوافق عليها الوزير.

الفصل الثاني
واجبات الممارس الصحي
الفرع الأول
الواجبات العامة للممارس الصحي

اللائحة:

- ١-٥ على الممارس الصحي احترام حقوق المرضى وذويهم وفقاً للمبادئ الشرعية والمعايير الطبية المعتمدة وجميع ما يرد من تعليمات من الوزارة والجهات المختصة حيال ذلك.
- ٢-٥ يسري دليل أخلاقيات مزاولة المهنة الصحية والأدلة الأخرى التي تعتمد其اًها الهيئة على ممارسي المهن الصحية.
- ٣-٥ يحظر على الممارس الصحي تصوير أو نشر العمليات الجراحية أو الإجراءات العلاجية ما لم تتوافر الضوابط التالية:
- أ-موافقة خطية من المريض.
 - ب-موافقة المؤسسة الصحية.
 - ج-أن لا يخالف الآداب العامة وأخلاقيات المهنة.

اللائحة:

- ١-٧ يتم تنمية المعلومات عن طريق حضور المؤتمرات والندوات العلمية والتدريبية والمحاضرات والمشاركة في البحوث وتوفير مصادر المعلومات للممارسين الصحيين، ويؤخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في الترقى أو إعادة التسجيل أو تجديد الترخيص بمزاولة المهنة.
- ٢-٧ تضع الهيئة للممارس الصحي وإدارات المنشآت الصحية ضوابط تنمية المعلومات على أن تشمل ساعات التعليم الصحي المستمر وال ساعات المعترف بها للتدريب ونوع الدورات المطلوبة على أن يكون ذلك في مجال التخصص المهني للممارس الصحي وتنشر هذه الضوابط بالطريقة الإعلامية المناسبة، ويعين على المؤسسة الصحية تمكين الممارس الصحي من استكمال ساعات التعليم المستمر المقررة بما لا يتعارض مع التزام الممارس الصحي تجاه المرضى.



اللائحة:

١-٨ يتعين على الممارس الصحي تقديم الرعاية الطبية العاجلة للمريض الذي يحتاج إلى هذه الرعاية وفق إمكانياته المتاحة دون طلب أتعابه مقدماً، وإذا كانت حالة المريض تستدعي مزيداً من العناية الطبية التي لا يستطيع الممارس الصحي تقديمها عليه التواصل مع الجهات المعنية لإيجاد وسيلة لنقله إلى أقرب مؤسسة صحية ملائمة لعلاجه.

٢-٨ على الممارس الصحي الذي يعمل بنظام المناوبات الاستمرار في تقديم الرعاية اللازمة للمرضى والمراجعين حتى يتم تسليم المناوبة.

اللائحة:

١-٩ يجب على الممارس الصحي ألا يقوم بأجراء أي عمل طبي لا يحقق فائدة للمريض حتى ولو لم يترتب عليه ضرر مثل وصف أدوية أو فحوصات لا لزوم لها أو تنويم المريض إذا كانت حالته لا تستدعي ذلك.

٢-٩ يلتزم الممارس الصحي بالعمل وفقاً لجدول الصالحيات والامتيازات الإكلينيكية المعتمدة من المؤسسة الصحية بحسب القواعد الاسترشادية من الهيئة، وعلى جهة العمل إبراز الصالحيات كتابياً والتقييد بها.

اللائحة:

١-١٠ دون الإخلال بما نصت عليه المادة رقم (٣١) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة ولائحته التنفيذية على الممارس الصحي الامتناع عن أساليب الدعاية والإعلان بمختلف الوسائل، كالإعلان عن نفسه، أو القيام بإعلانات ذات طابع تجاري غير مبنية على أساس علمية أو تتعارض مع أخلاقيات المهنة.

اللائحة:

١-١١ على الممارس الصحي فور معاينته لمريض مشتبه في إصابته جنائياً أو بحادثة كيمياوية أو بيولوجية أن يعد تقريراً مفصلاً يشمل المدة المتوقعة للشفاء ووصف الإصابة بدقة يتم توقيعها من طبيبين ومعتمدة من المؤسسة الصحية.

٢-١١ على الجهة المختصة في الوزارة تحديد الأمراض المعدية التي يجب التبليغ عنها، والجهة التي يتم تبليغها ووضع القواعد والإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة لها، ويصدر بذلك قرار من الوزير، وأن يتم تحديث ذلك بشكل دوري على أن يكون متاحاً لجميع الممارسين الصحيين.

٣-١١ على الممارس الصحي الالتزام بمعايير مكافحة العدوى المعتمدة من قبل الوزارة وبما يصدر من قرارات وتعليمات تنظم التبليغ عن الأمراض المعدية، وأن يتم التبليغ للجهات المختصة مباشرة أو من خلال المؤسسة التي يتبع لها الممارس الصحي.

٤-١١ عند استقبال حالات العنف الأسري يتم مراعاة آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري المعتمدة بقرار مجلس الخدمات الصحية رقم (٣٢) الصادر بتاريخ ١٤٢٨/١١/٢٢

اللائحة:

١-١٢ لا يجوز للممارس الصحي ممارسة أكثر من مهنة صحية واحدة حتى لو كان حاصلاً على مؤهلاتها.

٢-١٢ يحظر على الممارس الصحي الحصول على أي منفعة مادية أو معنوية من شركات الأدوية أو التجهيزات الطبية بقصد الترويج أو التسويق، ودفع المريض تجاه منتج محدد أو خدمة محددة لغير مصلحة المريض.

اللائحة:

١/١٣ لا يشمل المنع الإجراءات الوقائية التالية:

١. التطعيمات التي تعتمدتها الوزارة
٢. قياس المؤشرات الحيوية مثل قياس الضغط والحرارة
٣. تحليل مستوى السكر وما شابهها من القياسات المعتمدة من الوزارة

٢/١٣ تعدد الأماكن التالية مخصصة لإجراء الفحوص أو العلاج:

١. منازل المرضى التي تقدم فيها خدمات الرعاية الصحية المتنزلة المعتمدة من الوزارة
٢. المدارس التي تقدم فيها خدمات الصحة المدرسية المعتمدة من الوزارة.
٣. الأماكن العامة التي تنفذ فيها الحملات المجتمعية أو ما في حكمها المعتمدة من الوزارة.



اللائحة:

- ١-١٤ يحضر على الممارس الصحي إصدار تقارير غير صحيحة أو مبالغ فيها بغرض حصول المريض على إجازة مرضية أو شهادة صحية أو أي ميزة أخرى.
- ٢-١٤ للطبيب والصيدلي فقط الاحتفاظ بالعينات الدوائية التي لم ينته تاريخ صلاحيتها وغير المستخدمة للبيع أو الأدوية الإسعافية على أن يتم حفظها وتخزينها بشكل سليم في مقر عمله لصرفها بدون مقابل في حالات الضرورة.
- ٣-١٤ يحضر على الممارس الصحي استخدام أجهزة كشف أو علاج غير مرخصة.

الفرع الثاني

واجبات الممارس الصحي نحو المرضى

اللائحة:

- ١-١٥ يتم الالتزام في هذا الخصوص بالتعليمات المنظمة لإصدار التقارير الطبية المتعلقة بالإجازات المرضية واللياقة الصحية والتقارير الخاصة بالإصابات الجنائية وشهادات الميلاد والوفاة وغيرها من التقارير الرسمية.
- ٢-١٥ على الممارس الصحي الذي يعلم بعدم توفر الوسائل أو التخصصات المطلوبة لتشخيص وعلاج الحالة بذل العناية الالزمة لتحويل المريض للجهات التي يتتوفر فيها الإمكانيات الالزمة.

اللائحة:

- ١-١٦ لا يعد من الأسباب المقبولة الاعتذار المبني على اختلاف الدين أو اللون أو الجنس أو العرق.
- ٢-١٦ يجب على الممارس الصحي قبل الاعتذار عن متابعة العلاج أن يتأكد من عدم حصول ضرر للمريض وإبلاغ من يلزم لضمان استمرار الخطة العلاجية.

اللائحة:

- ١-١٧ يجب على الممارس الصحي أن يقدم نفسه للمريض ويعرف بإسمه وتوظيفه ودوره الذي يقوم به والخططة العلاجية عند مباشرة الحالة.
- ٢-١٧ في حال استدعت الحالة لتشخيص أو علاج المريض إلى تخصصات أو وسائل تشخيصية أخرى على الممارس الصحي توضيحاً والأسباب الداعية إليها.

اللائحة:

- ١-١٨ على الممارس الصحي بيان المضاعفات الجانبية المحتملة جراء القيام بالإجراء التشخيصي أو العلاجي أو العملية الجراحية للمريض أو ذويه أو من يختاره المريض.

اللائحة:

- ١-١٩ تؤخذ موافقة المريض البالغ العاقل سواءً كان رجلاً أو امرأة أو من يمثله إذا كان لا يعتد بإرادته قبل القيام بالعمل الطبي أو الجراحي وذلك تماشياً مع مضمون خطاب المقام السامي رقم ٤/٢٤٢٨ م و تاريخ ٢٩/٧/١٤٠٤ هـ المبني على قرار هيئة كبار العلماء رقم ١١٩ وتاريخ ٢٦/٥/١٤٠٤ هـ

اللائحة:

- ١-٢٠ قبل إثبات الوفاة يتعين على الطبيب إجراء كشف طبي دقيق للتأكد من توقف الوظائف الحيوية للجسم وذلك بواسطة الكشف السريري والوسائل الفنية الأخرى، ولا يجوز كتابة تقرير بالوفاة إلا بعد التأكد بالوسائل الفنية من حدوثه مع إثبات وقت الوفاة.

- ٢-٢٠ عند الاشتباه بوجود حالة أو حادث جنائي أو آثار سمية يقوم الطبيب بما يلي:
 - أ) إبلاغ الجهة المسؤولة في المؤسسة الصحية التابع لها التي تتولى بدورها إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بصورة رسمية.
 - ب) إثبات الإصابات بتقرير طبي يسلم للجهات الأمنية المختصة.

ج) يقوم الطبيب الشرعي عند استدعائه بإجراء الكشف الظاهري لدى معاينة الجثة وإذا ارتأى ضرورة إجراء التشريح لإثبات سبب الوفاة يقوم بطلب ذلك من الجهات الأمنية لاستصدار الأمر اللازم للتشريح مع التحفظ على كافة الأدلة المتعلقة بالمتوفى كملابس والمقدوفات وخلافها.

اللائحة:

١-٢١ يعد الملف الطبي والمعلومات المدونة فيه من الملفات السرية التي لا يجوز الإطلاع عليها إلا من قبل الكادر الطبي المعالج أو المريض أو بناء على طلب من جهة أمنية أو قضائية أو لأغراض علمية بعد اخذ الموافقة من الجهة ذات العلاقة.

اللائحة:

١-٢٢ تضمن قرار هيئة كبار العلماء رقم ١٤٠٧/٦/٢٠١٤ هـ الضوابط التالية:

١- لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحله إلا لمبرر شرعي وفي حدود ضيقه جداً.

٢- إذا كان الحمل في الطور الأول وهي مدة الأربعين يوماً وكان في إسقاطه مصلحة شرعية أو دفع ضرر متوقع جاز إسقاطه أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد أو خوفاً من العجز عن تكاليف معيشتهم أو تعليمهم أو من أجل مستقبلهم أو اكتفاء بما لدى الزوجين من أولاد فغير جائز.

٣- لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقة أو مضفة حتى تقرر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامة أمه وأن يخشى عليها من الهالك من استمراره جاز إسقاطه بعد استنفاذ كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار.

٤- بعد الطور الثالث وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقرر جمع من المختصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها وذلك بعد استنفاذ كافة الوسائل لإنقاذ حياته، وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين وجنيناً لعظمى المصلحتين.

٢-٢٢ يشكل مدير المستشفى الذي يوجد به قسم الولادة أو من ينوبه لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أطباء استشاريين أو أخصائيين يكون بينهم استشاري أو أخصائي بالمرض الذي من أجله أوصى بإنهاء الحمل، يقومون بإعداد تقرير يوضح فيه نوع الخطورة المذكورة المؤكدة التي تهدد صحة الأم فيما لو استمر الحمل ويوقع من جميع أعضاء اللجنة ثم يعتمد من مدير المستشفى أو من ينوبه، وفي حالة التوصية بالإجهاض يوضح ذلك للمريضة وزوجها أو ولـي أمرها ثم تؤخذ موافقتهم الخطية على ذلك.

٣-٢٢ لا يجوز صرف أدوية مسقطة للأجنة أو تسهيل صرفها، كما لا يجوز لأي ممارس صحي آخر القيام به لغرض إجراء إجهاض غير مسموح به شرعاً.

اللائحة:

١-٢٣ على الصيدلي المعين لإدارة أي منشأة صيدلانية أن يلتزم بالواجبات المهنية والمسؤولية المحددة على تلك المؤسسة بموجب نظام المنشآت الصيدلانية والمستحضرات الدوائية الصيدلانية ولائحته التنفيذية.

٢-٢٣ أ- يجب أن تكون الوصفة الطبية مستوفية للشروط التي تحددها الوزارة والمعارف عليها مهنياً.

ب- يجب أن يتم التقيد في وصفات الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية بإجراءات وضوابط الصرف المتبعة في الوزارة ووفقاً لما جاء في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ولائحته التنفيذية.

ج- يستثنى من صرف الأدوية بموجب وصفة طبية الأدوية اللاوصفية التي يحددها الدليل السعودي للأدوية اللاوصفية.

٣-٢٣ يجب على الصيدلي صرف مواد الوصفة الطبية كماً ونوعاً سواء كانت جاهزة أو مركبة بدقة ولا يجوز مخالفتها دون موافقة محرر الوصفة، ويجوز للصيدلي صرف البديل المماثلة من الأدوية كماً ونوعاً المسجلة في هيئة الغذاء والدواء دون الرجوع إلى الطبيب بشرط أخذ موافقة المريض ويستثنى من ذلك الأدوية ذات المجال العلاجي الضيق .

٤-٢٣ يجوز للصيدلي تكرار الوصفة الطبية لأدوية الأمراض المزمنة إذا كانت الوصفة تنص على ذلك فيما عدا الأدوية الواردة في الجدول المرفق بنظام المخدرات والمؤثرات العقلية، والأدوية النفسية المحددة في دليل الأدوية السعودي وما يتبعه من ملاحق صادرة من هيئة الغذاء والدواء.

٥-٢٣ يحضر على فني الصيدلة وطلاب الصيدلة الذين يعملون تحت التدريب صرف أو بيع المستحضرات الصيدلانية دون إشراف الصيدلي، ولا يعفّهم ذلك من المسؤولية.

٦-٢٣ يجوز للصيدلي أن يعتذر عن صرف أو بيع الدواء في الحالات الآتية:

أ- إذا ظهر له خطأ في الوصفة الطبية، وعليه أن يستوضح عن الخطأ من الطبيب الذي حرر الوصفة.

ب- إذا تبين له عدم صلاحية الدواء للاستعمال، وعليه توضيح ذلك للطبيب الذي حرر الوصفة.

الفرع الثالث واجبات الزمالة

١-٢٥ على الممارس الصحي الذي يحل محل زميله في علاج مرضاه أن يطلع على ملف المريض والإجراءات التي بدأها زميله السابق أو أوصى بها وأن يستكمل الإجراءات التي تتطلبها حالة المريض، ويدون ذلك في ملفه.

الفصل الرابع التحقيق والمحاكمة

اللائحة:

- ١-٣٣ مدة العضوية في الهيئة الصحية الشرعية ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.
- ٢-٣٣ تستعين الهيئة الصحية الشرعية إذا رأت الحاجة لذلك أو بناء على طلب من أحد الخصوم بخبير أو أكثر لإبداء الرأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية المعروضة عليها وتحدد في قرارها مهمة الخبير وأجله لتسليم تقريره على ألا يزيد عن ثلاثة أيام ويقدم الخبير رأيه في تقرير مكتوب وتستمع إليه وتناقشه فيه في جلسة أو أكثر، كما يحدد الحكم الصادر من الهيئة الصحية الشرعية الخصم المكلف بدفع تكاليف الخبير.
- ٣-٣٣ ينطبق على الاستعانة بالخبراء ما جاء في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة.
- ٤-٣٣ يراعى في اختيار أمين السر أن يكون ذا خبرة وكفاءة تمكنه من استيعاب ما يعرض من قضايا.
- ٥-٣٣ تقوم أمانة الهيئة الصحية الشرعية بتدقيق المعاملات الواردة لها والتأكد من اكتمال الملفات الطبية وتجهيز القضية لعرضها على الهيئة الصحية الشرعية وكتابة محاضر الجلسات وطلب رأي الخبرة من مقومي الحكومات وكتابة القرارات وإثبات حضور أطراف الدعوى وغيابهم وطلباتهم في محاضر الجلسات.

اللائحة:

- ١-٣٥ يتم العمل وفق دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية (مرفق رقم ١).
- ٢-٣٥ يقوم المشرف العام على الأمانة العامة للهيئات الصحية الشرعية بتحديث دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية بشكل دوري.
- ٣-٣٥ ينطبق على النظر في الدعاوى المنظورة أمام الهيئة الصحية الشرعية ما جاء في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة.

اللائحة:

١-٣٦ يصرف للمدعي العام عن الجلسات التي يحضرها بما يعادل المكافأة التي تصرف لعضو الهيئة الصحية الشرعية عن كل جلسة.

٢-٣٦ يقدم المدعي العام لائحة دعوه في الحق العام للهيئة الصحية الشرعية مكتوبة ومصحوبة بالأسانيد والدفع.

٣-٣٦ يجوز النظر في الحق العام دون حضور المدعي العام وللناجي طلب حضوره.

٤-٣٦ في حال صلح أطراف القضية فلهيئة الصحية الشرعية حفظ الحق العام في غير الحالات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة.

اللائحة:

١-٣٧ يتحقق العلم بالخطأ المهني الصحي من تاريخ رفع التقرير المعد من الإدارة المختصة وفقاً لما ورد في المادة الأربعين ولائحتها التنفيذية.

ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغها، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات عمل هذه اللجان.

اللائحة:

١-٣٨ عند إحالة المخالفات إلى لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية تسلم الإدارة المختصة كافة الأوراق الرسمية وكامل مشفوعاته من وثائق ومستندات وملفات طبية إلى أمانة اللجنة ، وعلى الأمانة التأكد من توفر متطلبات نظر الدعوى وعناوين جميع أطرافها وإثباتها في سجل خاص بذلك وتحديد جلسة لنظرها وإبلاغ الخصوم وجميع ذوي العلاقة بالحضور أمام لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية قبل انعقاد الجلسة بوقت كاف، وتعد جهة عمل الممارس الصحي العنوان المعتمد للإبلاغ وعلى الجهة تسليم الإبلاغ للممارس الصحي بشكل رسمي ومثبت.

٢-٣٨ تعد أمانة لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية ملفاً مستقلاً لكل قضية.

٣-٣٨ إذا كان المدعي عليه مقيماً خارج المملكة من الدول الأعضاء في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي فيتم إبلاغه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية، وإذا كان المدعي عليه من غير هذه الدول فيتم إبلاغه عن طريق وزارة الخارجية.

٤-٣٨ تعقد هذه اللجان جلساتها في المقر المخصص لها وتصدر قراراتها بالأغلبية وفي حال التساوي يرجع رأي رئيس اللجنة.

٥-٣٨ للجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية الاستعana بالوسائل الالكترونية المعتمدة في كافة إجراءاتها ويشمل ذلك تبليغ الأطراف بالحضور لجلسات اللجنة وأخذ الإفادة والطلبات والإبلاغ بالقرارات.

اللائحة:

١-٣٩ يقترح مدير الشؤون الصحية المختص أو الرؤساء التنفيذيين للتجمعات الصحية أو المدراء التنفيذيين بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية أو الوكيل المساعد للالتزام أو من في حكمهم الإيقاف المؤقت عن مزاولة المهنة الصحية في حق الممارس الصحي إذا انتهت الإجراءات على وجود أدلة وقرائن دالة على ارتكابه مخالفة عقوبها في حالة ثبوتها إلغاء الترخيص.

اللائحة:

٤- الإجراءات التي تسقى الإحالات للهيئة الصحية الشرعية أو لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية:

أ- يجوز لكل من أصحابه ضرر من الخطأ المهني الصحي أو لوليه أو لورثته في حالة وفاته أن يتقدم بالطالبة بحقه الخاص إلى المرفق الصحي الذي وقع فيه الخطأ أو مدير الشؤون صحية ذات العلاقة حيث يتم تعبئة النموذج رقم (١) المخصص لرفع الشكوى الطبية (مرفق رقم ٢) ويجوز استكمال النظر في الشكوى حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص.

ب- تقوم الإدارة المختصة بإكمال الإجراءات النظامية عند علمها بوجود مخالفة أو عند تقديم بلاغ عن مخالفات للممارسين الصحيين في المؤسسات الصحية.

ت- على الجهة الصحية المختصة أن تبدأ باتخاذ الإجراء اللازم فور تقديم الشكوى من المدعى، ويتمأخذ إفادات الممارسين الصحيين المعالجين للحالة حيث يتم تعبئة نموذج رقم (٢) المخصص لأخذ إفادة الممارس الصحي (مرفق رقم ٣ ورقم ٤)، والنموذج رقم (٣) المخصص للتقرير للجنة المختصة (مرفق رقم ٥).

ث- يجوز لمدير الإدارة المختصة تأجيل سفر المدعى عليه لمدة ثلاثة يوماً لاستكمال الإجراءات الالزمة وفي حال الحاجة لمدة اضافية فيتم الرفع لمدير الشؤون الصحية المختص أو المدراء التنفيذيين بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية بطلب التمديد ثلاثة يوماً أخرى ويتم تعبئة نموذج رقم (٤) المخصص



لتأجيل سفر الممارس الصحي (مرفق رقم ٦) ويتم تزويد الممارس الصحي بنسخة من القرار وله حق التظلم على قرار تأجيل السفر.

ج- يتولى استكمال الإجراءات الالزمة المختصون من ذوي الخبرة والكفاءة تختارهم الجهة المختصة في الوزارة أو يختارهم مدير الشؤون الصحية المختص أو الرئيس التنفيذي للتجمع الصحي أو المدير التنفيذي بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية.

ح- يتولى الموظف المختص ابلاغ المدعى عليه باليوم والساعة والمكان التي يباشر فيها الإفادة والإجراءات الالزمة قبل موعد أخذ الإفادة بوقت كاف.

خ- يجب على الموظف المختص عند حضور المدعى عليه بارتكاب الخطأ الطبي لأول مرة أن يأخذ جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويحيطه علمًا بالمخالفات المنسوبة إليه ويثبت ما يبديه المدعى عليه في شأنها من أقوال وللموظف المختص أن يواجه بغيره من ذوي العلاقة أو المدعين أو الشهود وله استخدام الوسائل الالكترونية المعتمدة في ذلك.

د- يتم استكمال الإجراء المحدد دون التأثير على إرادة المدعى عليه في إبداء أقواله وللخصوم أن يقدموا الطلبات التي يرون تقديمها إلى الإدارة المختصة اثناء ذلك.

ذ- يجوز للموظف المختص ب المباشرة الشكوى أو المخالفة الاستعنة بمن يراه لإبداء الرأي، على أن يقدم الموظف المختص تقريرا مكتوباً.

ر- على جميع ذوي العلاقة تقديم المعلومات والأوراق والوثائق والمستندات والملفات الطبية والتقارير والأشعة والتحاليل إلى الموظف المختص حين طلبها.

ز- جميع الإجراءات والنتائج التي تسفر عنها تعد من الأسرار التي يجب على الموظفين المختصين وغيرهم من يتصلون بالإجراء أو يحضرونها بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشالها ومن يخالف ذلك منهم يخضع للمساءلة.

س- يعد الموظف المختص بعد الانتهاء من الإجراء اللازم تقريراً يتضمن الوقائع والأدلة والقرائن والنتائج التي انتهى إليها مع إسناد كل مخالفة إن وجدت إلى المادة النظامية التي تتعلق بها.

ش- على الموظف المختص رفع التقرير المتعلق بالمطالبة بالحق الخاص وما ورد في الفقرة (٢) من المادة ٣٤ من النظام إلى الهيئة الصحية الشرعية.

ص- فيما عدا ما ورد في البند (٤٠/ش) للموظف المختص رفع توصية لصاحب الصلاحية بالحفظ عند عدم كفاية الأدلة والقرائن على ارتكاب الممارس الصحي مخالفات ناشئة عن تطبيق هذا النظام.



- ٤-٢ للممارس الصحي المؤجل أو المنوع سفره حق الاعتراض ويقوم بتقديم طلب رفع تأجيل أو منع السفر للجهة المختصة مرفقاً المستندات التالية:
- أ- وثيقة تأمين سارية وقت الإجراء الطبي محل الشكوى.
 - ب- إثبات ابلاغ شركة التأمين بالشكوى الطبية المرفوعة ضده.
 - ت- كفالة غرم وأداء بدفع الحق العام ولجهة عمل الممارس الصحي تقديم تلك الكفالة.

اللائحة:

- ١-٤١ يخضع للتأمين التعاوني ضد أخطاء مزاولة المهن الصحية جميع الأطباء وأطباء الأسنان من الحاصلين على تسجيل مهني بالهيئة، دون اعتبار لمستوى مداخيلهم ومدة توظيفهم.
- ١-٤٢ يلتزم كل طبيب أو طبيب أسنان بإبرام وثيقة تأمين ضد أخطاء مزاولة المهن الصحية مع إحدى شركات التأمين التعاوني المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية.
- ١-٤٣ يلتزم الطبيب / أو طبيب الأسنان بدفع الأقساط لشركة التأمين التي يختارها لهذا الغرض طبقاً للاتفاق المبرم معها.
- ١-٤٤ يجب على الجهة ذات العلاقة اتخاذ الإجراء الكفيل بالتزام الطبيب أو طبيب الأسنان بالاشتراك في التأمين التعاوني ضد الأخطاء الطبية المهنية.
- ١-٤٥ تصدر شركة التأمين شهادة للطبيب أو طبيب الأسنان المؤمن له تفيد بالتأمين عليه لتقديمها إلى الجهة المختصة عند الحصول على الترخيص بالعمل أو تجديد الترخيص.
- ١-٤٦ تشمل منافع التغطية التأمينية قيمة المطالبة بالحق الخاص الناتجة عن خطأ مهني طبي طبقاً لهذا النظام.
- ١-٤٧ تشمل التغطية التأمينية للممارس الصحي جميع التعويضات الناشئة عن الأخطاء الطبية التي وقعت أثناء فترة التغطية التأمينية، ولا ينال وقت صدور الحكم النهائي من أحقيه دفع التعويض الناتج عن الخطأ الطبي الواقع أثناء فترة التغطية التأمينية.
- ١-٤٨ تنتهي التغطية التأمينية بوفاة المستفيد أو انتهاء مدة الوثيقة أو إلغائها أو انتهاء عقد العمل مع المؤمن له أو التوقف / الإيقاف عن مزاولة المهن الصحية.
- ١-٤٩ يجوز للمؤمن له أن يغير شركة التأمين المتعاقد معها لتوفير التغطية التأمينية، على أن يوجه خطاباً بذلك إلى شركة التأمين قبل شهر على الأقل من تاريخ الإلغاء المطلوب، ويحسب الجزء المعاد من القسط التأميني على أساس نسيبي متفق عليه في الوثيقة.



١٠-٤١ إذا لم تتوافر تغطية تأمينية لسداد التعويضات التي أصدر بها حكم نهائي على الممارس الصحي أو لم تكفي التغطية التأمينية المقدمة من الممارس الصحي لسداد هذه التعويضات فإن المؤسسة الصحية التابع لها الممارس الصحي سواء كانت عامة أو خاصة تكون ضامنة لسداد هذه التعويضات ولصاحب الحق الخاص مطالبة هذه المؤسسة الصحية بسداد التعويض المحكوم له به بحكم نهائي في حالة عدم توافر تغطية تأمينية للممارس الصحي وبالفرق بين قيمة التغطية التأمينية والتعويضات المحكم بها إذا لم تكن التغطية التأمينية كافية لسداد جميع التعويضات، ويحق للمؤسسة الصحية في هذه الحالة أن ترجع على الممارس الصحي فيما دفعته عنه من تعويضات .

١١-٤١ إذا كان الممارس الصحي مرتبط بعلاقة عمل مع أكثر من مؤسسة فإن المسؤولية التضامنية مع الممارس الصحي تقع على عاتق المؤسسة التي وقع فيها الخطأ المبني الطبي.

١٢-٤١ تلتزم المؤسسة الصحية بما ينتج عن الطبيب تحت التدريب، وتكون المؤسسة الصحية مسؤولة بالتضامن أمام الغير عما ينتج من أخطاء صادرة عن ذلك المتدرب.

الفصل الخامس

أحكام ختامية

اللائحة:

٤-٤٤ تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني للوزارة ويعمل بها من تاريخ نشرها.

مرافقات اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية

المادة اللائحة	اسم النموذج	م
٢-٣٥	دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية	١
أ/١-٤٠	نموذج رقم (١) رفع شكوى طبية	٢
ت/١-٤٠	نموذج رقم (٢) إفادة الممارس الصحي	٣
ت/١-٤٠	نموذج رقم (٢ ب) بيانات المؤسسة الصحية	٤
ت/١-٤٠	نموذج رقم (٣) تقرير اللجنة المختصة	٥
ث/١-٤٠	نموذج رقم (٤) تأجيل سفر	٦

نموذج (١)

نموذج رفع شكوى طبية

رقم الشكوى :
تاريخ الشكوى :

١ - بيانات مقدم الشكوى

رقم الهوية:	الاسم الثلاثي للمريض :		
الجنسية:	تاريخ الميلاد:		
اسم الطبيب المسؤول عن الحالة :	<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى	الجنس :
	رقم الملف الطبي:		
.....	<input type="checkbox"/> المريض	<input type="checkbox"/> وكيل	<input type="checkbox"/> ملاحظة صفة مقدم الشكوى :
بيانات الوكالة / الولاية : * يلزم إرفاق صورة من الوكالة / الولاية عند تعبئة هذه الحقول.			
رقم الهوية:	اسم الوكيل / الولي :		
رقم الجوال :	البريد الإلكتروني :		
المصدر:	رقم صك الوكالة/ الولاية:		
جهة العمل:	التاريخ :		

بيانات شخص يمكن التواصل معه في ذات الشأن

رقم الهوية:	الاسم الثلاثي:		
جهة العمل:	صلة القرابة:		
رقم الجوال :	البريد الإلكتروني:		



٢- بيانات المنشأة الصحية محل الشكوى:

المنشأة:	قطاع	المنشأة:	اسم المنشأة الصحية:
العنوان:	العنوان:	العي:	المدينة:
حصصي	<input type="checkbox"/>	خاص	<input type="checkbox"/>

٣- بيانات المشتكى عليه / عليهم

يرجى تعبئة الحقول التالية في حال معرفة البيانات الأساسية للمشتكي عليه:

الاسم:	الجنسية:	الشخص:									
.....
.....
.....
.....
.....
.....

في حال عدم معرفة اسم المشتكى عليه، يرجى تحديد الجهة:

الطبيب المعالج	<input type="checkbox"/>
فريق التمريض	<input type="checkbox"/>
الكادر الطبي المعالج	<input type="checkbox"/>
المنشأة الصحية	<input type="checkbox"/>
معلومات إضافية	



٤- تفاصيل الشكوى الطبية:

السنة	الشهر	اليوم	تاريخ الإجراء الطبي:	تفصيل الشكوى:
.....

ملخص الشكوى الطبية:

.....

.....

ما هو الأثر المترتب من الإجراء الطبي المشتكى بسببه؟

.....	<input type="checkbox"/>	تلف	<input type="checkbox"/>	فقد	<input type="checkbox"/>	وفاة	<input type="checkbox"/>
.....	<input type="checkbox"/>	عضو	منفعة	<input type="checkbox"/>

٥- طلبات الشاكى:

.....	<input type="checkbox"/>	التعويض المادى	<input type="checkbox"/>
.....	<input type="checkbox"/>	آخرى	<input type="checkbox"/>

بالتواقيع على هذا النموذج، يتعهد مقدم الشكوى ويلتزم بما يلى:

- ١- صحة المعلومات والبيانات المقدمة وتم التقدم بها للمرة الأولى.
- ٢- يعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً تشطب الدعوى بموجبه في حال عدم الحضور.
- ٣- في حال ظهرت الشكوى كيدية أو يقصد بها الإساءة إلى سمعة أو إيذاء فإنه يحق للمعنيين رفع دعوى قضائية وطلب التعويض عن العطل أو الضرر.

.....	التوقيع	الاسم الثلاثي:
-------	---------	-------	----------------

بيانات مستلم الشكوى:

الجهة:	الجهة:	المسى الوظيفي:	الاسم الثلاثي:
التوقيع:	تاريخ الاعتماد:	صيغة النموذج:
		<input type="checkbox"/> الكترونى <input type="checkbox"/> ورقى	



نموذج (٢)

أ- نموذج إفادة ممارس صحي

	تاريخ الشكوى:	رقم الشكوى
--	---------------	------------

١- بيانات الممارس الصحي

الاسم الثلاثي:	الجنس:	ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/>
رقم الهوية/الإقامة:	الجنسية:	
بريد العمل:	رقم الجوال:	
الدرجة المهنية:	التخصص:	استشاري <input type="checkbox"/> نائب أول <input type="checkbox"/>
	تاريخ نهاية التصنيف:	نائب <input type="checkbox"/> ممرض <input type="checkbox"/>
	أقرب موعد إجازة:	صيدلي <input type="checkbox"/> آخرى <input type="checkbox"/>

العنوان ومعلومات التواصل في البلد الأساسي للممارس الصحي غير السعودي:

الدولة:	المدينة:	المدينة:
البريد الشخصي:	رقم الجوال:	
اسم المحكمة التابعة للممارس الصحي في دولته:		
المدينة:	الحي:	

٢- المرفقات:

رقم الوثيقة:	تارikh al-anteha:
	تارikh al-ekhtatar:
رقم الوكالة:	تارikh al-wakala:
رقم الكفالة:	تارikh al-kifala:
<input type="checkbox"/>	تأمين ساري المفعول.
<input type="checkbox"/>	إخطار شركات التأمين.
<input type="checkbox"/>	وكالة سارية المفعول.
<input type="checkbox"/>	كفالة سارية المفعول.

توقيع الممارس على صحة البيانات:

اسم الممارس الصحي:	التوقيع:
--------------------	----------

٣-تفاصيل الإجراءات الطبية المتخذة:

هل التزمت بالتعريف عن نفسك ومهنتك؟

لا نعم

هل أطلعت المريض على الخطة العلاجية؟

لا نعم

هل أخذت الموافقة على الاجراء الطبي وأطلعت المريض على المضاعفات الطبية المحتملة؟

لا نعم

ما هو دورك اتجاه الحالة:

.....
.....
.....

الحالة المرضية عند الفحص والعلامات والأعراض:

.....
.....
.....

توقيع الممارس على صحة البيانات:

التوقيع:	اسم الممارس الصحي:
----------	--------------------

الفحوص المخبرية والإجراءات التي أجريتها أو طلبتها للاستعانة بها:

.....
.....



اذكر الخطة العلاجية:

الرد المفصل على الشكوى المقدمة موضحاً الإجراءات المتخذة :

توقيع الممارس على صحة البيانات :

التوقيع:	اسم الممارس الصحي:
----------	--------------------

أسئلة إضافية:

بالتوقيع على هذا النموذج، يتعهد الممارس الصحي ويلتزم بما يلي:

- ٤- صحة كافة المعلومات واتكمال البيانات المقدمة.
- ٥- إخطار شركة التأمين وارفاق صورة من الإخطار لتفادي منع السفر.
- ٦- يعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً تشطب الدعوى بموجبه في حال عدم الحضور.

	الاسم الثلاثي:	التوقيع
--	----------------	---------

بيانات معتمد التقرير:

الجهة:	الاسم الثلاثي:
التوقيع:	صيغة النموذج:
	ورقي <input type="checkbox"/> الكتروني <input type="checkbox"/>
المسمى الوظيفي:	تاريخ الاعتماد:

- يلتزم معد التقرير بتبعة نموذج (٤) الخاص بتأجيل السفر في أضيق الأحوال ولدواعي جديرة بالتأجيل.

نموذج (٢)

بـ- نموذج بيانات المنشأة الصحية

	تارikh الشكوى:	رقم الشكوى :
--	----------------	--------------

تنبيه: يلزم تعبئة هذا النموذج لتفادي استدعاء المدير الطبي والممارسين الصحيين لأخذ إفاداتكم حيال الشكوى.

١- بيانات المنشأة الصحية:

رقم المنشأة: المنشأة: الحي:	اسم المنشأة الصحية: المدينة: العنوان:

٢- بيانات الوكيل الشرعي:

رقم الهوية: رقم الجوال :	الاسم الثلاثي: البريد الإلكتروني :
المصدر:	رقم صك الوكالة:
التوقيع:	التاريخ :

* يلزم إرفاق صورة من الوكالة / الولاية عند تعبئة هذه الحقول

٣- بيانات المدير الطبي:

رقم الهوية: رقم الجوال :	الاسم الثلاثي: البريد الإلكتروني :
التوقيع:	تاريخ الاعتماد :

بالتوقيع على هذا النموذج، يتعهد المدير الطبي للمنشأة ويلزمه بما يلي :

- ١- صحة كافة المعلومات واتكمال البيانات المقدمة.
- ٢- بعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً.



نموذج (٣)

نموذج تقرير اللجنة المختصة

رقم الشكوى :	تاريخ الشكوى :	
--------------	----------------	--

١ - مرئيات اللجنة :

هل يوجد خطأ طبي :	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	عدد المشتركين بالخطأ الطبي :
		أسماء المشتركين بالخطأ الطبي : (الواردة أسماؤهم في سجل الشكوى)

٢ - في حال الإجابة بنعم ، يرجى استكمال البيانات أدناه :

نوع الخطأ الطبي الذي وقع فيه الممارس الصحي (يمكن اختيار أكثر من خيار)	م	نسبة الخطأ	اسم الممارس الصحي
خطأ في العلاج.	١		
قام بعمل يتجاوز اختصاصه أو إمكاناته.	٢		
جهل بأمور فنية يفترض فيمن كان في مثل تخصصه الإمام بها.	٣		
استخدم آلات أو أجهزة طبية دون علم كاف بطريقة استعمالها،	٤		
لم يتخذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جراء هذا الاستعمال .	٥		
قصر في المتابعة والرقابة والإشراف.	٦		
عدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به.	٧		
لم يلتزم ببذل عناية يقتضي تفقة مع الأصول العلمية.	٨		
انتohl لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي المهن الصحية.	٩		
.....	١٠		أخرى

٣ - توصيات اللجنة :



.....

.....

.....

.....

أعضاء اللجنة :

الاسم	التخصص	مقر العمل	التوقيع
			١
			٢
			٣
			٤

بيانات معتمد التقرير:

الاسم	المسمي الوظيفي	الجهة	تاريخ الإعتماد	التوقيع

* يحق للمنشأة الصحية تشكيل لجنة طبية لمراجعة الإجراءات الطبية محل الشكوى مكونة من استشاريين سعوديين من غير المعالجين لا يقل عددهم عن اثنين (٢) في نفس مجال الشكوى لإعداد التقرير، ويحق للمديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة أو المدعي العام الأخذ برأي اللجنة أو طلب تشكيل لجنة أخرى وفقاً لما تراه مناسباً.



نمونه (۴)

نموذج تأجيل السفر

رقم الشكوى : تاريخ الشكوى :

١- الأثر المترتب على الإجراء الطبي المشتكى به؟

أخرى	<input type="checkbox"/>	تلف	<input type="checkbox"/>	فقد	<input type="checkbox"/>	وفاة	<input type="checkbox"/>
.....		عضو	<input type="checkbox"/>	منفعة	<input type="checkbox"/>		

٢- بيانات الممارس الصحي:

الاسم الثلاثي:	رقم الإقامة:	رقم الجوال:	البريد الإلكتروني:
شخصي:			
عمل:	الجنسية:		

٣- المُرْفَقَاتُ:

رقم الوثيقة: تاريخ الانتهاء:

تأمين ساري المفعول.	<input type="checkbox"/>
إخطار شركات التأمين.	<input type="checkbox"/>
إفادة الممارس الصحي.	<input type="checkbox"/>
وكالة سارية المفعول.	<input type="checkbox"/>
كفالات سارية المفعول.	<input type="checkbox"/>

٤- بيانات المنشأة الصحية محل الشكوى:

					اسم المنشأة الصحيحة:
نوع المنشأة:	<input type="checkbox"/> حكومي	<input type="checkbox"/> خاص	المدينة:	الحي:	

٥- ميراث تأجيل السفر:

.....

بيانات الموظف المختص :



وزارة الصحة

Ministry of Health

	المسئي الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
			الجهة:
	التوقيع:	٣٠ يوم <input type="checkbox"/>	فترة تأجيل السفر:
			تاريخ الاعتماد:

بيانات مدير الإدارة المختص :

	المسئي الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
	التوقيع:		الجهة:
			تاريخ الاعتماد:

- يزود الممارس الصحي بصورة من هذا القرار الإداري، ويحق للممارس الصحي التظلم منه.

٦- مبررات تمديد تأجيل السفر:

.....

.....

.....

بيانات صاحب الصلاحية :

	المسئي الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
			الجهة:
	التوقيع:	٣٠ يوم <input type="checkbox"/>	فترة تأجيل السفر:
			تاريخ الاعتماد:

- يزود الممارس الصحي بصورة من هذا القرار الإداري، ويحق للممارس الصحي التظلم منه.



وزارة الصحة
Ministry of Health

نظام مزاولة المهن الصحية

الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٩) / (٥)
وتاريخ ١٤٢٦/١١/٤ هـ
والأئحة التنفيذية

الفصل الأول

الترخيص بمزاولة المهنة

المادة الأولى:

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني الموضحة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الممارس الصحي: كل من يرخص له بمزاولة المهن الصحية التي تشمل الفئات الآتية: الأطباء البشريين وأطباء الأسنان، والصيادلة الأخصائيين، والفنين الصحيين في: (الأشعة، والتمريض، والتخدير، والمختبر والصيدلية، والبصريات، والوبائيات، والأطراف الصناعية، والعلاج الطبيعي، ورعاية الأسنان وتركيبها والتصوير الطبي والعلاج النووي، وأجهزة الليزر، والعمليات)، والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وأخصائي التغذية والصحة العامة، والقبالة، والإسعاف، ومعالجة النطق والسمع، والتأهيل الحرفي، والعلاج الحرفي، والفيزياء الطبية، وغير ذلك من المهن الصحية الأخرى التي يتم الاتفاق عليها بين وزير الصحة والخدمة المدنية والهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

الوزير: وزير الصحة.

الوزارة: وزارة الصحة.

الهيئة: الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

اللائحة:

1-1 على الهيئة تحديد المهن الصحية، وإصدار قائمة الممارسين الصحيين كلما دعت الحاجة، ورفع توصياتها لوزير الصحة للموافقة تمهدًا للتنسيق مع وزير الخدمة المدنية لاتفاق عليها، مع مراعاة اختصاص الهيئة بإقرار التخصصات الصحية التي تعد فرعاً لأي مهنة صحية.

المادة الثانية:

أ- يحظر ممارسة أي مهنة صحية، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة.

ب- يشترط للترخيص بمزاولة المهن الصحية ما يأتي:

1- الحصول على المؤهل المطلوب للمهنة من أي كلية طبية أو كلية صيدلة أو كلية علوم طبية تطبيقية أو كلية صحية أو معهد صحى، أو مؤهلات أخرى مطلوبة لمزاولة مهن صحية تعترف بها الهيئة، أو الحصول على شهادة من الخارج تعترف بها الهيئة.

2- أن يكون قد أمضى مدة التدريب الإجبارية المقررة للمهنة، وأن تتوفر لديه اللياقة الصحية.

3- التسجيل لدى الهيئة، وفقاً لمتطلبات التسجيل التي تحددها.

4- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، إلا إذا رد إليه اعتباره.

ج- - يعد التعين في الجهات الحكومية في وظائف المهن الصحية بمثابة الترخيص بمزاولة المهنة في هذه الجهات على أن يسبق ذلك التسجيل لدى الهيئة.

اللائحة:

- 1-1 يمنح الترخيص لممارس الصحي من قبل الوزارة، ويمنح الترخيص لممارس الطب البديل من قبل المركز الوطني للطب البديل والتكميلى.
- 1-2 يجوز منح ترخيص محدد المدة واستكمال الاشتراطات الازمة لدى الهيئة وذلك للفئات التالية شريطة الموافقة على مؤهلاتهم:
- أ- الممارسين الصحيين الزائرين أو من في حكمهم.
 - ب- الممارسين الذين يتم التعاقد معهم، خلال فترة إجراءات التصنيف.
- 1-3 لا يجوز ممارسة الطب البديل إلا بموجب ترخيص من المركز الوطني للطب البديل والتكميلى، ووفقاً للضوابط والشروط المحددة لذلك، وفي هذه الحالة يخضع الممارس للطب البديل إلى المسئوليات المهنية الواردة في هذا النظام، ويتم إحالة غير المرخص لهم إلى جهة الاختصاص.
- 1-4 يجب أن يكون التدريب الإجباري المقرر لممارس المهنة قد تم تحت إشراف مباشر من ممارس للمهنة مرخص له في نفس المجال المهني.
- 1-5 تقوم الهيئة بإبلاغ الجهة الصحية المختصة في حالة عدم صحة الشهادات والمستندات التي تم التعاقد بموجبها، على أن يدرج في قائمة عدم التعاقد وعدم الترخيص، وعلى الجهة الصحية المختصة استبعاده وإنهاء إجراءات الترحيل لغير السعوديين، وفي حال المطالبة بالحق الخاص فإنه تتم إحالته إلى الجهة المختصة.
- 1-6 منطلبات حصول الاستشاريين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على الترخيص بمزاولة المهنة في القطاع الصحي الخاص من الوزارة هي التسجيل والتصنيف من الهيئة وموافقة وزير التعليم بالعمل في المؤسسة الصحية الخاصة.
- 1-7 لا يتم تعيين الممارسين الصحيين الذين تتعاقد معهم شركات التشغيل الطبي للعمل بالمرافق الصحية الحكومية إلا بعد تنصيفهم وتسجيلهم من قبل الهيئة، ويعد تعيينهم بمثابة الترخيص لهم بمزاولة المهنة.
- 1-8 يجب تسجيل الممارسين الصحيين المعينين بالجهات الحكومية أو المعينين في شركات التشغيل للعمل في المرافق الصحية الحكومية في القيد الإلكتروني للممارسين الحكوميين المعتمد لدى الوزارة.
- 1-9 تحدد شروط الخبرة بالنسبة للممارسين الصحيين العاملين في الجهات الحكومية وفق ضوابط وقواعد تتناسب مع لائحة الوظائف الصحية ونظام الخدمة المدنية.
- 1-10 تراعى النصوص النظامية ذات العلاقة بممارسة المهنة الواردة في نظام المؤسسات الصحية الخاصة ونظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ونظام وحدات الأخصاب والأجنة وعلاج العقم ولوائحهم التنفيذية والتعليمات الصادرة من الوزارة بشأن الوقاية من الأشعاعات المؤينة عند الترخيص للممارسين الصحيين بالعمل بأي من هذه المؤسسات أو المنشآت، وتحدد شروط ومعايير المؤهل والخبرة وفقاً لما تصدره الهيئة من لوائح وادلة.
- 1-11 لا يمنح أو يجدد الترخيص بممارسة المهنة الصحية لمن سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة إلا بعد صدور قرار من السلطة المختصة برد اعتباره.

المادة الثالثة:

1. تكون مدة الترخيص بمزاولة المهن الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام، ولا يجوز لمن انقطع عن مزاولة المهنة مدة سنتين متتاليتين -لغير أغراض الدراسة والتدريب في مجال المهنة- العودة لمزاولتها إلا بعد تجديده الترخيص.
2. تحدد اللائحة التنفيذية قواعد استقدام الزائرين وتسجيلهم والترخيص لهم.

اللائحة:

- 1-2 يعتبر الترخيص للممارسين الصحيين للعاملين بالجهات الحكومية سارياً طالما كان الممارس الصحي على رأس العمل الطبي على أن يلتزم بتجديده التسجيل المهني من الهيئة عند انتهاء مدةه والتسجيل في القيد الإلكتروني للممارسين الحكوميين المعتمد لدى الوزارة.
- 2- يتم الترخيص للممارسين الصحيين العاملين في القطاع الصحي الخاص لمدة سنتين ويتم تجديده الترخيص لمدد مماثلة.
- 3-2 يعتبر الترخيص لاغياً في الحالات التالية:
 - 1-إذا ألغى ترخيص المؤسسة الصحية الخاصة التي يعمل بها أو انتهت عقد التشغيل للشركة التي استقدمته ما لم ينتقل لمؤسسة صحية مرخص لها، أو انتهت مدة زيارة الطبيب المرخص له بالعمل خلالها.
 - 2-إذا غير الممارس الصحي تخصصه دون موافقة الوزارة.
 - 3-إذا صدر قرار من الجهة المختصة بإيقاف الترخيص أو إلغائه.
- 4-2 يجب على الممارس الصحي التقدم بطلب تجديد الترخيص الممنوح له قبل انتهاء مدة بشهر واحد على الأقل.
- 5-2 يخضع الممارس الصحي للمسوؤليات التأدية الواردة في هذا النظام في حال استمراره بالعمل بعد انتهاء الترخيص الممنوح له.
- 6-2 يتم استقدام الممارسين الصحيين الزائرين وفق القواعد التالية:
 - 1- يجب أن يكون لدى الممارس الصحي الزائر ترخيص بمزاولة المهنة ساري المفعول في البلد المستقدم منه.
 - 2- يقتصر استقدام الممارس الصحي الزائر على المستشفيات والمجمعات الطبية المهيأة لتخديمه وإمكانيات الممارس الصحي الزائر.
 - 3-أن يكون الممارس الصحي الزائر من ذوي التخصصات النادرة أو التقنيات الجديدة المطلوبة في المملكة.
 - 4-ألا يكون من حكم عليه بحدٍ شرعي أو حكم جنائي أو بسبب خطأ طبي أو أبعد من المملكة لسبب له علاقة بالمهن الصحية.
 - 5-أن يراعى في تحديد مدة الزيارة الوقت الكافي لتقدير الاجراءات الطبية التي تتم خلال الزيارة.
 - 6-تضمن المؤسسة الصحية سداد التعويضات التي يصدر بها حكم نهائي في حالة الخطأ الطبي الصادر عن الممارس الصحي الزائر إذا لم تتوفر تغطية تأمينية أو لم تكفي.
 - 7-تقوم المؤسسة الصحية الخاصة بتكليف أحد أطبائها الاستشاريين أو الأخصائيين بمرافقه الطبيب أو الممارس الصحي الزائر على أن يكون من نفس تخصصه أو المدير الطبي بالمستشفى في حال عدم وجود أطباء أو ممارسين من نفس التخصص، وأن يكون مسؤولاً عن المهام التالية:

أ- استقبال وتجهيز المرضى.

ب- مشاركة الممارس الصحي الزائر في التسخيص وخطة العلاج والإجراءات الجراحية.

ج- أن يقوم بمتابعة الحالات المرضية بعد مغادرة الممارس الصحي الزائر واتخاذ الإجراءات الالزمة لمواجهة المضاعفات التي قد تنتج عن أسلوب العلاج أو العملية الجراحية.

8- يقدم طلب الممارس الصحي الزائر إلى مديرية الشؤون الصحية التي تتبع لها المؤسسة الصحية مرافقاً به ما يلي:

أ- صورة من الشهادات والسيرة الذاتية للممارس الصحي الزائر.

ب- برنامج الزيارة متضمناً المحاضرات وورش العمل التي سيقدمها الممارس الصحي الزائر.

ج- التزام الممارس الصحي الزائر بالعمل وفقاً لأنظمة السارية بالمملكة واحترام المبادئ الإسلامية.

د- تعهد من قبل المؤسسة الصحية بتقديم جميع ما يلزم من إفادات وإجراءات طبية متخصصة من قبل الممارس الصحي الزائر أمام لجان التحقيق والجهات القضائية المختصة فيما يتعلق بالخطأ الطبي الناتج عن التشخيص أو العلاج أو الجراحة.

9- ترسل صورة من الشهادات والسيرة الذاتية للممارس الصحي الزائر للهيئة لتقديرها.

10- بعد صدور موافقة الهيئة على استقدام الممارس الصحي الزائر يتم ما يلي:

أ- تمنح الموافقة على استقدام الممارس الصحي الزائر من الوزارة أو مديرية الشؤون الصحية المختصة.

ت- يصدر الترخيص المؤقت باسم الممارس الصحي الزائر للعمل بالمؤسسة الصحية الخاصة بعد وصوله وبعد استكمال كافة الإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة وينتهي الترخيص بانتهاء مدة الزيارة.

المادة الرابعة:

يجوز بقرار من الوزير بناءً على مقتضيات المصلحة العامة - قصر منح الترخيص بمتلازمة إحدى المهن المنصوص عليها في النظام على السعوديين دون غيرهم.

اللائحة:

1-4 يجوز قصر الترخيص بمتلازمة المهنة على السعوديين الممارسين لأي من المهن الصحية المذكورة بالمادة الأولى من هذا النظام إذا توفر العدد الكافي منهم في المملكة أو في إحدى المناطق أو لأسباب يوافق عليها الوزير.

الفصل الثاني

واجبات الممارس الصحي

الفرع الأول

الواجبات العامة للممارس الصحي

المادة الخامسة:

يزاول الممارس الصحي مهنته لمصلحة الفرد والمجتمع في نطاق احترام حق الإنسان في الحياة وسلامته وكرامته، مراعياً في عمله العادات والتقاليد السائدة في المملكة مبتعداً عن الاستغلال.

اللائحة:

5-1 على الممارس الصحي احترام حقوق المرضى وذويهم وفقاً للمبادئ الشرعية والمعايير الطبية المعتمدة وجميع ما يرد من تعليمات من الوزارة والجهات المختصة حيال ذلك.

5-2 يسري دليل أخلاقيات مزاولة المهنة الصحية والأدلة الأخرى التي تعتمدتها الهيئة على ممارسي المهن الصحية.

5-3 يحظر على الممارس الصحي تصوير أو نشر العمليات الجراحية أو الإجراءات العلاجية ما لم تتوافر الضوابط التالية:

- أ - موافقة خطية من المريض.
- ب- موافقة المؤسسة الصحية.
- ج - أن لا يخالف الآداب العامة وأخلاقيات المهنة.

المادة السادسة:

يلتزم الممارس الصحي بمعاونة السلطات المختصة في أداء واجبها نحو حماية الصحة العامة، ودرء الأخطار التي تهددها في السلم وال الحرب.

المادة السابعة:

أ- يجب على الممارس الصحي أن يعمل على تنمية معلوماته، وأن يتابع التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة في مجال تخصصه، وعلى إدارات المنشآت الصحية تسهيل حضوره للندوات والدورات وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.

ب- يجب على الممارس الصحي ألا يمارس طرق التشخيص والعلاج غير المعترف بها علمياً، أو المحظورة في المملكة.

اللائحة:

6-1 يتم تنمية المعلومات عن طريق حضور المؤتمرات والندوات العلمية والتدريبية والمحاضرات والمشاركة في البحوث وتوفير مصادر المعلومات للممارسين الصحيين، ويؤخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في الترقيات أو إعادة التسجيل أو تجديد الترخيص بمزاولة المهنة.

6-2 تضع الهيئة للممارس الصحي والإمارات المنشآت الصحية ضوابط تنمية المعلومات على أن تشمل ساعات التعليم الصحي المستمر وال ساعات المعترف بها للتدريب ونوع الدورات المطلوبة على أن يكون ذلك في مجال التخصص المهني للممارس الصحي وتنشر هذه الضوابط بالطريقة الإعلامية المناسبة، ويعين على المؤسسة الصحية تمكين الممارس الصحي من استكمال ساعات التعليم المستمر المقررة بما لا يتعارض مع التزام الممارس الصحي تجاه المرضى.

المادة الثامنة:

يجب على الممارس الصحي الذي يشهد أو يعلم أن مريضاً أو جريحاً في حالة خطيرة أن يقدم له المساعدة الممكنة أو أن يتأكد من أنه يتلقى العناية الضرورية.

اللائحة:

7-1 يتعين على الممارس الصحي تقديم الرعاية الطبية العاجلة للمريض الذي يحتاج إلى هذه الرعاية وفق إمكاناته المتاحة دون طلب أتعابه مقدماً، وإذا كانت حالة المريض تستدعي مزيداً من العناية الطبية التي لا يستطيع الممارس الصحي تقديمها عليه التواصل مع الجهات المعنية لإيجاد وسيلة لنقله إلى أقرب مؤسسة صحية ملائمة لعلاجه.

7-2 على الممارس الصحي الذي يعمل بنظام المناوبات الاستمرار في تقديم الرعاية الازمة للمريض والمراجعين حتى يتم تسليم المناوبة.

المادة التاسعة:

أ- يجب أن يستهدف العمل الطبي دائماً مصلحة المريض، وعلى الممارس الصحي أن يبذل جهده لكل مريض.
ب- لا يجوز للممارس الصحي -في غير حالة الضرورة- أن يقوم بعمل يجاوز اختصاصه، أو إمكاناته.

اللائحة:

8-1 يجب على الممارس الصحي ألا يقوم بأجراء أي عمل طبي لا يحقق فائدة للمريض حتى ولو لم يترتب عليه ضرر مثل وصف أدوية أو فحوصات لا لزوم لها أو تنويم المريض إذا كانت حالته لا تستدعي ذلك.

8-2 يلتزم الممارس الصحي بالعمل وفقاً لجدول الصالحيات والامتيازات الإكلينيكية المعتمدة من المؤسسة الصحية بحسب القواعد الاسترشادية من الهيئة، وعلى جهة العمل إبراز الصالحيات كتابياً والتقييد بها.

المادة العاشرة:

أ- يحظر على الممارس الصحي -في غير الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية- الإعلان عن نفسه والدعاية لشخصه مباشرةً أو بالواسطة.

ب- يحظر على الممارس الصحي أن يسجل على اللوحات، أو البطاقات، أو الوصفات الطبية، أو الإعلانات ألقاباً علمية، أو تخصصات لم يحصل عليها وفقاً لقواعد المنظمة لها.

اللائحة:

9-1 دون الإخلال بما نصت عليه المادة رقم (٣) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة ولائحته التنفيذية على الممارس الصحي الامتناع عن أساليب الدعاية والإعلان بمختلف الوسائل، كالإعلان عن نفسه، أو القيام بإعلانات ذات طابع تجاري غير مبنية على أسس علمية أو تتعارض مع أخلاقيات المهنة.

المادة الحادية عشر:

اللائحة:

١٠- على الممارس الصحي فور معاينته لمريض مشتبه في إصابته جنائياً أو بحادثة كيميائية أو بيولوجية أن يعد تقريراً مفصلاً يشمل المدة المتوقعة للشفاء ووصف الإصابة بدقة يتم توقيعها من طبيبين ومعتمدة من المؤسسة الصحية.

١٠-٢ على الجهة المختصة في الوزارة تحديد الأمراض المعدية التي يجب التبليغ عنها، والجهة التي يتم تبليغها ووضع القواعد والإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة لها، ويصدر بذلك قرار من الوزير، وأن يتم تحديث ذلك شكل دوري على أن يكون متاحاً لجميع الممارسين الصحيين.

٣-١٠ على الممارس الصحي الالتزام بمعايير مكافحة العدوى المعتمدة من قبل الوزارة وبما يصدر من قرارات وتعليمات تنظم التبليغ عن الأمراض المعدية، وأن يتم التبليغ للجهات المختصة مباشرةً أو من خلال المؤسسة التي تتبع لها الممارس الصحي.

4- عند استقبال حالات العنف الأسري يتم مراعاة آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري المعتمدة بقرار مجلس الخدمات الصحية رقم (32) الصادر بتاريخ 1428/11/22 هـ.

المادة الثانية عشر:

لا يجوز للممارس الصحي مزاولة أكثر من مهنة صحية واحدة، أو أي مهنة أخرى تتعارض مزاولتها مع المهن الصحية، ويحظر عليه طلب عمولة أو مكافأة أو قبولها أوأخذها، كما يحظر عليه الحصول على أي منفعة لقاء التزويج، أو الالتزام بوصف أدوية أو أجهزة أو توجيه المرضى إلى صيدلية معينة، أو مستشفى أو مختبر محدد، أو ما في حكم ذلك.

اللائحة:

1-12 لا يجوز للممارس الصحي ممارسة أكثر من مهنة صحية واحدة حتى لو كان حاصلاً على مؤهلاتها.

12-2 يحظر على الممارس الصحي الحصول على أي منفعة مادية أو معنوية من شركات الأدوية أو التجهيزات الطبية أو المؤسسات التي تديرها.

المادة الثالثة عشر :

لا يجوز للممارس الصحي -في غير الحالات الطارئة- إجراء الفحوص، أو العلاج بالمقابل أو بالمجان في الصيدليات، أو الأوكار، أو غرب المختبرات.

الكتاب

1/13 لا يشمل المنع الإجراءات الوقائية التالية:

1. التطعيمات التي تعتمدتها الوزارة
2. قياس المءشرات الحيوية مثل قياس الضغط والحرارة

3. تحليل مستوى السكر وما شابهها من القياسات المعتمدة من الوزارة

2/13 تعدد الأماكن التالية مخصصة لإجراء الفحوص أو العلاج:

1. منازل المرضى التي تقدم فيها خدمات الرعاية الصحية المنزلية المعتمدة من الوزارة

2. المدارس التي تقدم فيها خدمات الصحة المدرسية المعتمدة من الوزارة

3. الأماكن العامة التي تنفذ فيها الحملات المجتمعية أو ما في حكمها المعتمدة من الوزارة.

المادة الرابعة عشر:

يحظر على الممارس الصحي ما يأتي:

أ- استخدام غير المرخص لهم من ذوي المهن الصحية، أو تقديم مساعدة لأي شخص يمارس مهنة صحية بصورة غير مشروعة.

ب- الاحتفاظ في مقر العمل بالأدوية واللقاحات خلافاً لما تسمح به تعليمات الوزارة، ماعدا المنشآت الصيدلية.

ج- بيع الأدوية للمرضى -باستثناء بيعها في المنشآت الصيدلانية -، أو بيع العينات الطبية بصفة مطلقة.

د- تسهيل حصول المريض على أي ميزة أو فائدة، مادية أو معنوية، غير مستحقة أو غير مشروعة.

هـ - إيواء المرضى في غير الأماكن المعدة لذلك، عدا ما تقتضيه الحالات الإسعافية أو الطارئة.

و- استخدام أجهزة كشف، أو علاج محظورة في المملكة.

اللائحة:

1-14 يحظر على الممارس الصحي إصدار تقارير غير صحيحة أو مبالغ فيها بغير حصول المريض على إجازة مرضية أو شهادة صحية أو أي ميزة أخرى.

14-2 للطبيب والصيدلي فقط الاحتفاظ بالعينات الدوائية التي لم ينته تاريخ صلاحيتها وغير المستخدمة للبيع أو الأدوية الإسعافية على أن يتم حفظها وتخزينها بشكل سليم في مقر عمله لصرفها بدون مقابل في حالات الضرورة.

14-3 يحظر على الممارس الصحي استخدام أجهزة كشف أو علاج غير مرخصة.

الفرع الثاني واجبات الممارس الصحي نحو المرضى

المادة الخامسة عشر:

يجب على الممارس الصحي أن يجري التشخيص بالعنایة الالازمة مستعيناً بالوسائل الفنية الملائمة، وبمن تستدعي ظروف الحالة الاستعانة بهم من الإخصائيين أو المساعدين، وأن يقدم للمريض ما يطلبه من تقارير عن حالته الصحية، ونتائج الفحوصات مراعياً في ذلك الدقة والموضوعية.

اللائحة:

1-15 يتم الالتزام في هذا الخصوص بالتعليمات المنظمة لإصدار التقارير الطبية المتعلقة بالإجازات المرضية وللغاية الصحية والتقارير الخاصة بالإصابات الجنائية وشهادات الميلاد والوفاة وغيرها من التقارير الرسمية.

2-15 على الممارس الصحي الذي يعلم بعدم توفر الوسائل أو التخصصات المطلوبة لتشخيص وعلاج الحالة بذل العنایة الالازمة لتحويل المريض للجهات التي يتوفّر فيها الإمكانيات الالازمة.

المادة السادسة عشر:

للمارس الصحي -في غير الحالات الخطرة أو العاجلة- أن يعتذر عن علاج مريض لأسباب مهنية، أو شخصية مقبولة.

اللائحة:

1-16 لا يعد من الأسباب المقبولة الاعتذار المبني على اختلاف الدين أو اللون أو الجنس أو العرق.

2-16 يجب على الممارس الصحي قبل الاعتذار عن متابعة العلاج أن يتتأكد من عدم حصول ضرر للمريض وإبلاغ من يلزم لضمان استمرار الخطة العلاجية.

المادة السابعة عشر:

يجب على الممارس الصحي المعالج -إذا رأى ضرورة استشارة ممارس صحي آخر- أن ينبه المريض أو ذويه إلى ذلك، كما يجب عليه أن يوافق على الاستعانة بمارس صحي آخر إذا طلب المريض أو ذويه ذلك، وللممارس الصحي أن يقترح اسم الممارس الصحي الذي يرى ملائمة الاستعانة به وإذا قدر الممارس الصحي المعالج أنه لا ضرورة إلى استشارة ممارس صحي آخر، أو اختلف معه في الرأي عند استشارته فله الحق في الاعتذار عن متابعة العلاج دون التزام منه بتقديم أسباب لاعتذاره.

اللائحة:

1-17 يجب على الممارس الصحي أن يقدم نفسه للمريض ويعرف بإسمه وتفاصيله ودوره الذي يقوم به والخطة العلاجية عند مباشرة الحالة.

2-17 في حال استدعت الحالة لتشخيص أو علاج المريض إلى تخصصات أو وسائل تشخيصية أخرى على الممارس الصحي توضيحاً وأسباب الداعية إليها.

المادة الثامنة عشر:

يلتزم الممارس الصحي بتنبيه المريض أو ذويه إلى ضرورة إتباع ما يحدده لهم من تعليمات وتحذيرهم من

خطورة النتائج التي قد تترتب على عدم مراعاتها بعد شرح الوضع العلاجي، أو الجراحي وآثاره. وللطبيب في حالة الأمراض المستعصية أو التي تهدد حياة المريض بالخطر أن يقدر -وفقاً لما يمليه عليه ضميره- مدى ملاءمة إبلاغ المريض أو ذويه بحقيقة المرض، وذلك ما لم يكن المريض حظر عليه ذلك، أو عين شخصاً أو أشخاصاً يقتصر الإبلاغ عليهم.

اللائحة:

١٨-١ على الممارس الصحية بيان المضاعفات الجانبية المحتملة جراء القيام بالإجراء التشخيصي أو العلاجي أو العملية الجراحية للمريض أو ذويه أو من يختاره المريض.

المادة التاسعة عشر:

يجب ألا يجري أي عمل طبي لمريض إلا برضاه، أو بموافقة من يمثله أو ولدي أمره إذا لم يعتد بإرادته هو واستثناء من ذلك يجب على الممارس الصحي - في حالات الحوادث أو الطوارئ أو الحالات المرضية الحرجة التي تستدعي تدخلًا طبياً بصفه فورية أو ضرورية لإنقاذ حياة المصاب أو إنقاد عضو من أعضائه أو تلافي ضرر بالغ ينتج من تأخير التدخل وتعذر الحصول على موافقة المريض أو من يمثله أو ولدي أمره في الوقت المناسب - إجراء العمل الطبي دون انتظار الحصول على تلك الموافقة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال إنهاء حياة أي مريض ميؤوس من شفائه طبياً، ولو كان بناء على طلبه أو طلب ذويه .

اللائحة:

١٩-١ تؤخذ موافقة المريض البالغ العاقل سواءً كان رجلاً أو امرأة أو من يمثله إذا كان لا يعتد بإرادته قبل القيام بالعمل الطبي أو الجراحي وذلك تماشياً مع مضمون خطاب المقام السامي رقم ٤٢٤٢٨/٤ وتاريخ ٢٩/٦/١٤٠٤هـ المبني على قرار هيئة كبار العلماء رقم ١١٩ وتاريخ ٢٦/٥/١٤٠٤هـ.

المادة العشرون:

لا يجوز للطبيب الذي يدعى إلى توقيع كشف طبي على متوفى، أن يعطي تقريراً بالوفاة إلا بعد أن يتتأكد بحسب خبرته الطبية من سبب الوفاة.

ومع ذلك لا يجوز للطبيب أن يعطي تقريراً إذا اشتبه في أن الوفاة ناجمة عن حادث جنائي، وعليه في هذه الحالة إبلاغ السلطات المختصة فوراً بذلك.

اللائحة:

٢٠-١ قبل إثبات الوفاة يتعين على الطبيب إجراء كشف طبي دقيق للتأكد من توقف الوظائف الحيوية للجسم وذلك بواسطة الكشف السريري والوسائل الفنية الأخرى، ولا يجوز كتابة تقرير بالوفاة إلا بعد التأكد بالوسائل الفنية من حدوثه مع إثبات وقت الوفاة.

٢-٢ عند الاشتباه بوجود حالة أو حادث جنائي أو آثار سمية يقوم الطبيب بما يلي:
(أ) إبلاغ الجهة المسئولة في المؤسسة الصحية التابع لها التي تتولى بدورها إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بصورة رسمية.

(ب) إثبات الإصابات بتقرير طبي يسلم للجهات الأمنية المختصة.

(ج) يقوم الطبيب الشرعي عند استدعائه بإجراء الكشف الظاهري لدى معاينة الجثة وإذا ارتأى ضرورة إجراء التشريح لإثبات سبب الوفاة يقوم بطلب ذلك من الجهات الأمنية لاستصدار الأمر اللازم للتشريح مع التحفظ على كافة الأدلة المتعلقة بالمتوفى كالملابس والمقدوفات وخلافها.

المادة الحادية والعشرون:

يجب على الممارس الصحي أن يحافظ على الأسرار التي علم بها عن طريق مهنته، ولا يجوز له إفشاها إلا في الأحوال الآتية:

أ- إذا كان الإفشاء مقصوداً به:

1- الإبلاغ عن حالة وفاة ناجمة عن حادث جنائي، أو الحيلولة دون ارتكاب جريمة، ولا يجوز الإفشاء في هذه الحالة إلا للجهة الرسمية المختصة.

2- الإبلاغ عن مرض سار أو معن.

3- دفع الممارس لاتهام وجهه إليه المريض، أو ذويه يتعلق بكتابته أو بكيفية ممارسته المهنة
ب- إذ وافق صاحب السر كتابة على إفشاءه، أو كان الإفشاء لذوي المريض مفيداً لعلاجه

ج- إذا صدر له أمر بذلك من جهة قضائية.

اللائحة:

1-21 يعد الملف الطبي والمعلومات المدونة فيه من الملفات السرية التي لا يجوز الإطلاع عليها إلا من قبل الكادر الطبي المعالج أو المريض أو بناء على طلب من جهة أمنية أو قضائية أو لأغراض علمية بعد اخذ الموافقة من الجهة ذات العلاقة.

المادة الثانية والعشرون:

يحظر على الطبيب إجهاض أي امرأة حامل إلا إذ اقتضت ذلك ضرورة إنقاذ حياتها ومع ذلك يجوز الإجهاض إذا لم يكن الحمل أتم أربعة أشهر، وثبت بصورة أكيدة أن استمراره يهدد صحة الأم بضرر جسيم، وثبت هذا الأمر بقرار من لجنة طبية تشكل طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

اللائحة:

1-22 تضمن قرار هيئة كبار العلماء رقم ١٤ وتاريخ 20/6/1407هـ الضوابط التالية:

1- لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحله إلا لمبرر شرعي وفي حدود ضيقه جداً.

2- إذا كان الحمل في الطور الأول وهي مدة الأربعين يوماً وكان في إسقاطه مصلحة شرعية أو دفع ضرر متوقع جاز إسقاطه أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد أو خوفاً من العجز عن تكاليف معيشتهم أو تعليمهم أو من أجل مستقبلهم أو اكتفاء بما لدى الزوجين من أولاد فغير جائز.

3- لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقة أو مضفة حتى تقرر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامته أمه بآن يخشى عليها من الهلاك من استمراره جاز إسقاطه بعد استنفاذ كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار.

4- بعد الطور الثالث وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقرر جموع من المختصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها وذلك بعد استنفاذ كافة الوسائل لإنقاذ حياته، وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين وجنيناً لعظمى المصلحتين.

2-22 يشكل مدير المستشفى الذي يوجد به قسم الولادة أو من ينوبه لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أطباء استشاريين أو أخصائيين يكون بينهم استشاري أو أخصائي بالمرض الذي من أجله أوصى بإنهاء الحمل، يقومون بإعداد تقرير يوضح فيه نوع الخطورة المذكورة المؤكدة التي تهدد صحة الأم فيما لو استمر الحمل ويوقع من جميع أعضاء اللجنة ثم يعتمد من مدير المستشفى أو من ينوبه، وفي حالة التوصية بالإجهاض يوضع ذلك للمربيضة زوجها أو ولد أمها ثم تؤخذ موافقتهم الخطية على ذلك.

3-22 لا يجوز صرف أدوية مسقطة للأجنة أو تسهيل صرفها، كما لا يجوز لأي ممارس صحي آخر القيام به لفرض إجراء إجهاض غير مسموح به شرعاً.

المادة الثالثة والعشرون:

أ- يحظر على الصيدلي:

1 - أن يكون مديرًا مسؤولاً في أكثر من منشأة صيدلية.

2 - أن يصرف أي دواء إلا بوصفة طبية صادرة من طبيب مرخص له بمزاولة المهنة في المملكة، ويستثنى من ذلك الأدوية التي تحددها الوزارة.

3 - مخالفة محتوى الوصفة الطبية دون موافقة الطبيب الذي اعتمدتها، وللصيدلي صرف البديل المماثلة في التركيب دون الرجوع إلى الطبيب بعد أخذ موافقة المريض على ذلك، ويستثنى من ذلك الأدوية التي تحددها الوزارة.

4 - تكرار صرف الوصفة الطبية، إلا إذا كانت الوصفة تنص على ذلك، فيما عدا الأدوية التي تحددها الوزارة.

5 - صرف الدواء إذا شك أن الوصفة الطبية خطأ، وعليه أن يستوضح عن ذلك من الطبيب الذي اعتمدتها.

ب- لا يجوز لفني الصيدلة صرف الوصفة الطبية إلا تحت إشراف صيدلي مرخص له.

اللائحة:

1-23 على الصيدلي المعين لإدارة أي منشأة صيدلانية أن يلتزم بالواجبات المهنية والمسؤولية المحددة على تلك المؤسسة بموجب نظام المنشآت الصيدلانية والمستحضرات الدوائية الصيدلانية ولائحته التنفيذية.

2-22 أ- يجب أن تكون الوصفة الطبية مستوفية للشروط التي تحددها الوزارة والمتعارف عليها مهنياً.

ب- يجب أن يتم التقييد في وصفات الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية بإجراءات وضوابط الصرف المتبعة في الوزارة ووفقاً لما جاء في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ولائحته التنفيذية.

ج- يستثنى من صرف الأدوية بموجب وصفة طبية الأدوية اللاوصفية التي يحددها الدليل السعودي للأدوية اللاوصفية.

3-23 يجب على الصيدلي صرف مواد الوصفة الطبية كماً ونوعاً سواء كانت جاهزة أو مركبة بدقة ولا يجوز مخالفتها دون موافقة محرر الوصفة، ويجوز للصيدلي صرف البديل المماثلة من الأدوية كماً ونوعاً المسجلة في هيئة الغذاء والدواء دون الرجوع إلى الطبيب بشرط أخذ موافقة المريض ويستثنى من ذلك الأدوية ذات المجال العلاجي الضيق.

4-23 يجوز للصيدلي تكرار الوصفة الطبية لأدوية الأمراض المزمنة إذا كانت الوصفة تنص على ذلك فيما عدا الأدوية الواردة في الجدول المرفق بنظام المخدرات والمؤثرات العقلية، والأدوية النفسية المحددة في دليل الأدوية السعودي وما يتبعه من ملاحق صادرة من هيئة الغذاء والدواء.

5-23 يحظر على فنيي الصيدلة وطلاب الصيدلة الذين يعملون تحت التدريب صرف أو بيع المستحضرات الصيدلانية دون إشراف الصيدلي، ولا يغفّلهم ذلك من المسؤولية.

6-23 يجوز للصيدلي أن يعتذر عن صرف أو بيع الدواء في الحالات الآتية:

أ- إذا ظهر له خطأ في الوصفة الطبية، وعليه أن يستوضح عن الخطأ من الطبيب الذي حرر الوصفة.

ب- إذا تبين له عدم صلاحية الدواء للاستعمال، وعليه توضيح ذلك للطبيب الذي حرر الوصفة.

الفرع الثالث واجبات الزمالة

المادة الرابعة والعشرون:

يجب أن تقوم العلاقات بين الممارس الصحي وغيره من الممارسين الصحيين على أساس من التعاون والثقة المتبادلة.

ويحظر على الممارس الصحي الكيد لزميله، أو الانتقاد من مكانته العلمية أو الأدبية أو ترديد الإشاعات التي تسيء إليه، كما يحظر عليه محاولة اجتذاب المرضى الذين يعالجون لدى زميله، أو العاملين معه، أو صرفهم عنه بطريق مباشر أو غير مباشر.

المادة الخامسة والعشرون:

يجب على الممارس الصحي الذي يحل محل زميل له في علاج مرضاه، أن يمتنع عن استغلال هذا الوضع لمصلحته الشخصية، وأن يترفع عن كل ما يسيء إليه في ممارسة مهنته.

اللائحة:

1-25 على الممارس الصحي الذي يحل محل زميل له في علاج مرضاه أن يطلع على ملف المريض والإجراءات التي بدأها زميله السابق أو أوصى بها وأن يستكمل الإجراءات التي تتطلبها حالة المريض، ويذون ذلك في ملفه.

الفصل الثالث

المسؤولية المهنية

الفرع الأول

المسؤولية المدنية

المادة السادسة والعشرون:

التزام الممارس الصحي الخاضع لأحكام هذا النظام ببذل عناء يقتضي تتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها.

المادة السابعة والعشرون:

كل خطأ مهني صدر من الممارس الصحي، وترتب عليه ضرر للمريض؛ يلتزم من ارتكبه بالتعويض. وتحدد (الهيئة الصحية الشرعية) المنصوص عليها في هذا النظام مقدار هذا التعويض، ويعد من قبيل الخطأ المهني الصحي ما يأتي:

1. الخطأ في العلاج، أو نقص المتابعة.
 2. الجهل بأمور فنية يفترض فيمن كان في مثل تخصصه الإلمام بها
 3. إجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسبوقة على الإنسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك.
 4. إجراء التجارب، أو البحوث العلمية غير المعتمدة، على المريض.
 5. إعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار.
 6. استخدام آلات أو أجهزة طبية دون علم كافٍ بطريقة استعمالها، أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جراء هذا الاستعمال.
 7. التقصير في الرقابة، والإشراف.
 8. عدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به.
- ويقع باطلاً كل شرط يتضمن تحديد، أو إعفاء الممارس الصحي من المسؤولية.

الفرع الثاني المسؤولية الجزائية

المادة الثامنة والعشرون:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سته أشهر، وبغرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال، أو رخصة، أو اثنين الف وخمسمائة ريال، كل من:

- 1- زاول المهن الصحية دون ترخيص.
 - 2- قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة، أو استعمال طرقاً غير مشروعة كان من نتيجتها منحه ترخيصاً بزاولة المهن الصحية.
 - 3- استعمال وسيلة من وسائل الدعاية، يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة المهن الصحية خلافاً للحقيقة.
 - 4- انتohl لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادةً على مزاولي المهن الصحية.
 - 5- وجدت لديه آلات أو معدات مما يستعمل عادةً في مزاولة المهن الصحية، دون أن يكون مرخصاً له بزاولة تلك المهن أو دون أن يتتوفر لديه سبب مشروع لحيازتها.
 - 6- امتنع عن علاج مريض دون سبب مقبول.
 - 7- خالف أحكام المواد: (السابعة) فقرة (ب)، (النinthة)، و(الحادية عشرة)، و(الرابعة عشرة) الفقرتين (أ، و)، و(النinthة عشرة)، و(العشرين)، و(الثانية والعشرين)، و(الثالثة والعشرين)، و(الرابعة والعشرين)، و(السابعة والعشرين) فقرة (٣)، من هذا النظام.
 - 8- تاجر بالأعضاء البشرية، أو قام بعملية زراعة عضو بشري مع علمه بأنه تم الحصول عليه عن طريق المتأجرة.

المادة التاسعة والعشرون:

يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال، كل من خالف أحكام المواد: (العاشرة)، و(الثانية عشرة)، و(الثالثة عشرة)، والفقرات (ب، ج، د، هـ) من المادة (الرابعة عشرة)، من هذا النظام.

المادة الثالثون:

كل مخالفه لأحكام هذا النظام أو لأئته التنفيذية لم يرد نص خاص في هذا النظام على عقوبة لها؛ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرين ألف ريال.

الفرع الثالث المسؤولية التأديبية

المادة الحادية والثلاثون:

مع عدم الإخلال بأحكام المسئولية الجزائية أو المدنية، يكون الممارس الصحي محلّ للمساءلة التأديبية، إذا أخل بأحد واجباته المنصوص عليها في هذا النظام، أو خالف أصول مهنته، أو كان في تصرفه ما يعد خروجاً على مقتضيات مهنته أو آدابها.

المادة الثانية والثلاثون:

العقوبات التأديبية التي يجوز تطبيقها في حالة المخالفات المهنية هي:

- 1- الإنذار.
- 2- غرامة مالية لا تتجاوز عشرة آلاف ريال.
- 3- إلغاء التراخيص بمزاولة المهنة الصحية وشطب الاسم من سجل المرخص لهم، وفي حالة إلغاء التراخيص: لا يجوز التقدم بطلب ترخيص جديد إلا بعد انتهاء سنتين على الأقل من تاريخ صدور قرار الإلغاء.

الفصل الرابع

التحقيق والمحاكمة

المادة الثلاثة والثلاثون:

أ- تكون هيئة تسمى (الهيئة الصحية الشرعية) على النحو الآتي:

1 - قاض لا تقل درجته عن قاضي (أ)، يعينه وزير العدل رئيساً.

2 - مستشار نظامي يعينه الوزير.

3 - عضو هيئة تدريس من إحدى كليات الطب، يعينه وزير التعليم العالي، وفي المنطقة التي ليس فيها كلية طب، يعين الوزير بدلاً منه عضواً من المرافق الصحية المتوافرة في تلك المنطقة.

4 - عضو هيئة تدريس في إحدى كليات الصيدلة، يعينه وزير التعليم العالي، وفي المنطقة التي ليس فيها كلية صيدلة، يعين الوزير بدلاً منه عضواً من المرافق الصحية المتوافرة في تلك المنطقة.

5 - طبيب من ذوي الخبرة والكفاية، يختارهما الوزير.

6- صيدلي من ذوي الخبرة والكفاية، يختاره الوزير.

ب- تقتصر مشاركة العضويين المشار إليهما في الفقرتين (4.6) في القضايا ذات العلاقة بالصيدلة.

ج- يعين الوزير المختص عضواً احتياطياً يحل محل العضو عند غيابه.

د- يكون لهذه الهيئة أمين سر، يعينه الوزير.

هـ- تجوز الاستعانة بخبير أو أكثر في موضوع القضية المعروضة.

و- يكون مقر هذه الهيئة وزارة الصحة بالرياض، ويجوز إنشاء هيئات أخرى في المناطق التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

ز- تحدد اللائحة التنفيذية مدة العضوية في هذه الهيئة وكيفية العمل فيها.

اللائحة:

1-33 مدة العضوية في الهيئة الصحية الشرعية ثلاث سنوات قابلة للتجدد.

2-33 تستعين الهيئة الصحية الشرعية إذا رأت الحاجة لذلك أو بناء على طلب من أحد الخصوم بخبير أو أكثر لإبداء الرأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية المعروضة عليها وتحدد في قرارها مهامه الخبير وأجله لتسليم تقريره على ألا يزيد عن ثلاثة أيام ويقدم الخبير رأيه في تقرير مكتوب وتستمع إليه وتناقشه فيه في جلسة أو أكثر، كما يحدد الحكم الصادر من الهيئة الصحية الشرعية الخصم المكلف بدفع تكاليف الخبير.

3-33 ينطبق على الاستعانة بالخبراء ما جاء في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة.

4-33 يراعى في اختيار أمين السر أن يكون ذا خبرة وكفاءة تمكنه من استيعاب ما يعرض من قضايا.

5-33 تقوم أمانة الهيئة الصحية الشرعية بتحقيق المعاملات الواردة لها والتأكد من اكتمال الملفات الطبية

وتجهيز القضية لعرضها على الهيئة الصحية الشرعية وكتابة محاضر الجلسات وطلب رأي الخبرة من مقومي الحكومات وكتابة القرارات وإثبات حضور أطراف الدعوى وغيابهم وطلباتهم في محاضر الجلسات.

المادة الرابعة والثلاثون:

تحتخص الهيئة الصحية الشرعية بالآتي:

- 1- النظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ترتفع بها مطالبة بالحق الخاص (دية - تعويض - أرشن).
- 2- النظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ينبع عنها وفاة، أو تلف عضو من أعضاء الجسم، أو فقد منفعته، أو بعضها حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص.

المادة الخامسة والثلاثون:

تنعقد (الهيئة الصحية الشرعية) بحضور جميع الأعضاء وتصدر قراراتها بالأغلبية على أن يكون من بينهم القاضي، ويجوز التظلم من اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ قرار الهيئة.¹

اللائحة:

- 1-35 يتم العمل وفق دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية (مرفق رقم 1).
- 2-35 يقوم المشرف العام على الأمانة العامة للهيئات الصحية الشرعية بتحديث دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية بشكل دوري.
- 3-35 ينطبق على النظر في الدعاوى المنظورة أمام الهيئة الصحية الشرعية ما جاء في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة.

المادة السادسة والثلاثون

يمثل الادعاء العام أمام (الهيئة الصحية الشرعية) الموظفون الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير.

اللائحة:

- 1-36 يصرف للمدعي العام عن الجلسات التي يحضرها بما يعادل المكافأة التي تصرف لعضو الهيئة الصحية الشرعية عن كل جلسة.
- 2-36 يقدم المدعي العام لائحة دعواه في الحق العام للهيئة الصحية الشرعية مكتوبة ومصحوبة بالأسانيد والدفوع.
- 3-36 يجوز النظر في الحق العام دون حضور المدعي العام وللقاضي طلب حضوره.
- 4-36 في حال صلح أطراف القضية فللهيئة الصحية الشرعية حفظ الحق العام في غير الحالات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة.

المادة السابعة والثلاثون:

لا تسمع الدعوى في الحق العام بعد مضي سنه من تاريخ العلم بالخطأ المهني الصحي، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط العلم بالخطأ المهني الصحي.

1 صدور قرار من مجلس القضاء الإداري رقم (10/1440) بتاريخ 22/6/1440هـ المتضمن: التأكيد على محاكم الاستئناف الإدارية بأن التظلمات المقدمة لها من قرارات الهيئة الصحية الشرعية وتنظر بوصفها دعوى تجري المرافعة فيها، وتتبع فيها إجراءات نظر الدعوى المرسومة في أنظمة المرافعات.

اللائحة:

1-37 يتحقق العلم بالخطأ المهني الصحي من تاريخ رفع التقرير المعد من الادارة المختصة وفقاً لما ورد في المادة الأربعون ولأحتها التنفيذية.

المادة الثامنة والثلاثون:

فيما عدا الاختصاصات المنصوص عليها (للهيئة الصحية الشرعية)، تنظر المخالفات الناشئة عن تطبيق هذا النظام، لجان تشكل بقرار من الوزير المختص، ويراعى في تشكيل هذه اللجان أن يكون من أعضائها أحد المختصين بالأنظمة، وأحد المختصين بالمهنة الصحية من السعوديين، ويعتمد الوزير المختص قرارات اللجان، ويجوز التظلم من قرارات هذه اللجان أمام ديوان المظالم خلال سنتين يوماً من تاريخ إبلاغها، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات عمل هذه اللجان.

اللائحة:

1-38 عند إحالة المخالفة إلى لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية تسلم الإدارة المختصة كافة الأوراق الرسمية وكامل مشفوعاته من وثائق ومستندات وملفات طبية إلى أمانة اللجنة ، وعلى الأمانة التأكد من توفر متطلبات نظر الدعوى وعناوين جميع أطرافها وإثباتها في سجل خاص بذلك وتحديد جلسة لنظرها وإبلاغ الخصوم وجميع ذوي العلاقة بالحضور أمام لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية قبل انعقاد الجلسة بوقت كاف، وتعد جهة عمل الممارس الصحي العنوان المعتمد للإبلاغ وعلى الجهة تسليم الإبلاغ للمارس الصحي بشكل رسمي ومتثبت.

2-38 تعد أمانة لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية ملفاً مستقلاً لكل قضية.

3-38 إذا كان المدعي عليه مقيماً خارج المملكة من الدول الأعضاء في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي فيتم إبلاغه وفقاً لإجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية، وإذا كان المدعي عليه من غير هذه الدول فيتم إبلاغه عن طريق وزارة الخارجية.

4-38 تعقد هذه اللجان جلساتها في المقر المخصص لها وتصدر قراراتها بالأغلبية وفي حال التساوي يرجح رأي رئيس اللجنة.

5-38 للجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية الاستعانة بالوسائل الالكترونية المعتمدة في كافة إجراءاتها ويشمل ذلك تبليغ الأطراف بالحضور لجلسات اللجنة وأخذ الإفادة والطلبات والإبلاغ بالقرارات.

المادة التاسعة والثلاثون:

للوزير أن يأمر بالإيقاف المؤقت عن مزاولة المهنة الصحية، وللمدة التي يراها مناسبة في حق أي ممارس صحي مرخص له وذلك عند وجود أدلة أو قرائن دالة عن المخالفة تكون عقوبتها -في حالة ثبوتها- إلغاء الترخيص، وإن كان هناك احتمال بأن هذا الإيقاف المؤقت سيترتب عليه إلحاق ضرر بالمرضى المستفيدين، فعلى الوزير اتخاذ ما يجب لاستمرار تلقي المرضى ما يحتاجونه من رعاية صحية، ويحق للمارس الصحي التظلم من ذلك الإيقاف لدى ديوان المظالم خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه بذلك.

اللائحة:

1-39 يقترح مدير الشؤون الصحية المختص أو الرؤساء التنفيذيين للجمعيات الصحية أو المدرباء التنفيذيين بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية أو الوكيل المساعد للالتزام أو من في حكمهم الإيقاف المؤقت عن مزاولة المهنة الصحية في حق الممارس الصحي إذا انتهت الإجراءات على وجود أدلة وقرائن دالة على ارتكابه مخالفة عقوبتها في حالة ثبوتها إلغاء الترخيص.

المادة الأربعون:

تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات الازمة للنظر في المخالفات، والقضايا الناشئة عن تطبيق هذا النظام وطرق البت فيها.

اللائحة:

1-40 الإجراءات التي تسبق الإحالة للهيئة الصحية الشرعية أو لجنة النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية:

أ- يجوز لكل من أصحابه ضرر من الخطأ المهني الصحي او لوليه او لورثته في حالة وفاته أن يتقدم بالمطالبة بحقه الخاص إلى المرفق الصحي الذي وقع فيه الخطأ او لمدير الشئون صحية ذات العلاقة حيث يتم تعبئة النموذج رقم (1) المخصص لرفع الشكوى الطبية (مرفق رقم 2) ويجوز استكمال النظر في الشكوى حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص.

ب- تقوم الإدارة المختصة بإكمال الإجراءات النظامية عند علمها بوجود مخالفة أو عند تقديم بلاغ عن مخالفات للممارسين الصحيين في المؤسسات الصحية.

ت- على الجهة الصحية المختصة أن تبدأ باتخاذ الإجراء الازم فور تقديم الشكوى من المدعى، ويتم أخذ إفادات الممارسين الصحيين المعالجين للحالة حيث يتم تعبئة نموذج رقم (2) المخصص لأخذ إفادة الممارس الصحي (مرفق رقم 3 ورقم 4)، والنموذج الرقم (3) المخصص للتقرير للجنة المختصة (مرفق رقم 5).

ث- يجوز لمدير الإدارة المختصة تأجيل سفر المدعى عليه لمدة ثلاثة أيام لاستكمال الإجراءات الازمة وفي حال الحاجة لمدة اضافية فيتم الرفع لمدير الشئون الصحية المختص أو المدراء التنفيذيين بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية بطلب التمديد ثلاثة أيام أخرى ويتم تعبئة نموذج رقم (4) المخصص لتأجيل سفر الممارس الصحي (مرفق رقم 6) ويتم تزويد الممارس الصحي بنسخة من القرار وله حق التظلم على قرار تأجيل السفر.

ج- يتولى استكمال الإجراءات الازمة المختصون من ذوي الخبرة والكفاءة تختارهم الجهة المختصة في الوزارة أو يختارهم مدير الشئون الصحية المختص أو الرئيس التنفيذي للجتمع الصحي أو المدير التنفيذي بالمدن الطبية والمستشفيات التخصصية.

ح- يتولى الموظف المختص إبلاغ المدعى عليه باليوم والساعة والمكان التي يباشر فيها الإفادة والإجراءات الازمة قبل موعد أخذ الإفادة بوقت كاف.

خ- يجب على الموظف المختص عند حضور المدعى عليه بارتكاب الخطأ الطبي لأول مرة أن يأخذ جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويحيطه علمًا بالمخالفات المنسوبة إليه ويثبت ما يبديه المدعى عليه في شأنها من أقوال وللموظف المختص أن يواجه بغيره من ذوي العلاقة أو المدعين أو الشهود وله استخدام الوسائل الالكترونية المعتمدة في ذلك.

د- يتم استكمال الإجراء المحدد دون التأثير على إرادة المدعى عليه في إبداء أقواله وللخاص أن يقدموا الطلبات التي يرون تقديمها إلى الإدارة المختصة اثناء ذلك.

ذ- يجوز للموظف المختص ب مباشرة الشكوى أو المخالفة الاستعانة بمن يراه لإبداء الرأي، على أن يقدم الموظف المختص تقريرا مكتوباً.

ر- على جميع ذوي العلاقة تقديم المعلومات والأوراق والوثائق والمستندات والملفات الطبية والتقارير والأشعة والتحاليل إلى الموظف المختص حين طلبها.

ر- جميع الإجراءات والنتائج التي تسفر عنها تعد من الأسرار التي يجب على الموظفين المختصين وغيرهم ممن يتصلون بالإجراء أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشالها ومن يخالف ذلك منهم يخضع للمساءلة.

س- يعد الموظف المختص بعد الانتهاء من الإجراء اللازم تقريراً يتضمن الواقع والأدلة والقرائن والنتائج التي انتهت إليها مع إسناد كل مخالفة إن وجدت إلى المادة النظامية التي تتعلق بها.

ش- على الموظف المختص رفع التقرير المتعلق بالمطالبة بالحق الخاص وما ورد في الفقرة (2) من المادة 34 من النظام إلى الهيئة الصحية الشرعية.

ص- فيما عدا ما ورد في البند (1/ش) للموظف المختص رفع توصية لصاحب الصلاحية بالحفظ عند عدم كفاية الأدلة والقرائن على ارتكاب الممارس الصحي مخالفات ناشئة عن تطبيق هذا النظام.

د- للممارس الصحي المؤجل أو الممنوع سفره حق الاعتراض ويقوم بتقديم طلب رفع تأجيل أو منع السفر للجهة المختصة مرفقاً المستندات التالية:

أ- وثيقة تأمين سارية وقت الإجراء الطبي محل الشكوى.

ب- إثبات إبلاغ شركة التأمين بالشكوى الطبية المرفوعة ضده.

ت- كفالة غرام وأداء بدفع الحق العام ولجهة عمل الممارس الصحي تقديم تلك الكفالة.

المادة الحادية والأربعون:

يكون الاشتراك في التأمين التعاوني ضد الأخطاء المهنية الطبية إلزامياً على جميع الأطباء وأطباء الأسنان العاملين في المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وتضمن هذه المؤسسات والمنشآت سداد التعويضات التي يصدر بها حكم نهائي على تابعيها إذا لم تتوافق تغطية تأمينية أو لم تكفي، ولها حق الرجوع على المحكوم عليه فيما دفعته عنه، ويمكن أن تشمل هذا التأمين التعاوني إلزامياً فئات أخرى من الممارسين الصحيين، وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الصحة.

اللائحة:

1-41 يخضع للتأمين التعاوني ضد أخطاء مزاولة المهن الصحية جميع الأطباء وأطباء الأسنان من الحاصلين على تسجيل مهني بالهيئة، دون اعتبار لمستوى مداخيلهم ومدة توظيفهم.

2-41 يلتزم كل طبيب أو طبيب أسنان بإبرام وثيقة تأمين ضد أخطاء مزاولة المهن الصحية مع إحدى شركات التأمين التعاوني المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية.

3-41 يلتزم الطبيب / أو طبيب الأسنان بدفع الأقساط لشركة التأمين التي يختارها لهذا الغرض طبقاً لاتفاق المبرم معها.

4-41 يجب على الجهة ذات العلاقة اتخاذ الإجراء الكفيل بالالتزام الطبي أو طبيب الأسنان بالاشتراك في التأمين التعاوني ضد الأخطاء الطبية المهنية.

5-41 تصدر شركة التأمين شهادة للطبيب أو طبيب الأسنان المؤمن له تفاصيل التأمين عليه لتقديمها إلى الجهة المختصة عند الحصول على الترخيص بالعمل أو تجديد الترخيص.

6-41 تشمل منافع التغطية التأمينية قيمة المطالبة بالحق الخاص الناتجة عن خطأ مهني طبي طبقاً لهذا النظام.

7-41 تشمل التغطية التأمينية للممارس الصحي جميع التعويضات الناشئة عن الأخطاء الطبية التي وقعت

أثناء فترة التغطية التأمينية، ولا ينال وقت صدور الحكم النهائي من أحقيّة دفع التعويض الناتج عن الخطأ الطبي الواقع أثناء فترة التغطية التأمينية.

8-41 تنتهي التغطية التأمينية بوفاة المستفيد أو انتهاء مدة الوثيقة أو إلغاؤها أو انتهاء عقد العمل مع المؤمن له أو التوقف/ الإيقاف عن مزاولة المهن الصحية.

9-41 يجوز للمؤمن له أن يغير شركة التأمين المتعاقد معها لتوفير التغطية التأمينية، على أن يوجه خطاباً بذلك إلى شركة التأمين قبل شهر على الأقل من تاريخ الإلغاء المطلوب، ويحسب الجزء المعااد من القسط التأميني على أساس نسبي متفق عليه في الوثيقة.

10-41 إذا لم تتوافر تغطية تأمينية لسداد التعويضات التي أصدر بها حكم نهائي على الممارس الصحي أو لم تكفي التغطية التأمينية المقدمة من الممارس الصحي لسداد هذه التعويضات فإن المؤسسة الصحية التابع لها الممارس الصحي سواء كانت عامة أو خاصة تكون ضامنة لسداد هذه التعويضات ولصاحب الحق الخاص مطالبة هذه المؤسسة الصحية بسداد التعويض المحكوم له به بحكم نهائي في حالة عدم توافر تغطية تأمينية للممارس الصحي وبالفرق بين قيمة التغطية التأمينية والتعويضات المحكوم بها إذا لم تكن التغطية التأمينية كافية لسداد جميع التعويضات، ويحق للمؤسسة الصحية في هذه الحالة أن ترجع على الممارس الصحي فيما دفعته عنه من تعويضات.

11-41 إذا كان الممارس الصحي مرتبط بعلاقة عمل مع أكثر من مؤسسة فإن المسئولية التضامنية مع الممارس الصحي تقع على عاتق المؤسسة التي وقع فيها الخطأ المهني الطبي.

12-41 تلتزم المؤسسة الصحية بما ينتج عن الطبيب تحت التدريب، وتكون المؤسسة الصحية مسؤولة بالتضامن أمام الغير عما ينتج من أخطاء صادرة عن ذلك المتدرب.

الفصل الخامس

أحكام ختامية

المادة الثانية والأربعون:

يلغى هذا النظام نظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٥) وتاريخ ١٤٠٩/٢/٢١هـ، كما يلغى نظام مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار بالأدوية والمستحضرات الطبية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٥) وتاريخ ١٣٩٨/٣/١٨هـ، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

المادة الثالثة والأربعون:

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وتنشر في الجريدة الرسمية كما يصدر القرارات، والتعليمات الازمة لتنفيذ هذا النظام.

المادة الرابعة والأربعون:

ينشر هذا النظام بالجريدة الرسمية، وي العمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره.

اللائحة:

١-٤٤ تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني للوزارة وي العمل بها من تاريخ نشرها.

مرافقات اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية

النموذج	اسم النموذج	المادة اللائحة
1	دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية	2-35
2	نموذج رقم (1) رفع شكوى طبية	٧١-٤٠
3	نموذج رقم (2) إفادحة الممارس الصحية	١-٤٠/ت
4	نموذج رقم (2) بيانات المؤسسة الصحية	١-٤٠/ت
5	نموذج رقم (3) تقرير اللجنة المختصة	١-٤٠/ت
6	نموذج رقم (4) تأجيل سفر	١-٤٠/ث

الأمانة العامة للهيئات الصحية الشرعية

دليل إجراءات الهيئات الصحية الشرعية

لعام 1440هـ / 2019م

المادة الأولى:

عند إحالة الدعوى إلى الهيئة الصحية الشرعية تُسلم الإدارة المختصة كافة الأوراق الرسمية وكامل مشفوعاته من وثائق ومستندات وملفات طبية إلى أمانة الهيئة الصحية الشرعية المحال إليها ونسخة للمدعي العام، وعلى الأمانة التأكد من توفر متطلبات نظر الدعوى وعناوين جميع أطرافها وإثباتها في سجل خاص بذلك.

المادة الثانية:

تعد أمانة الهيئة الصحية الشرعية ملفاً مستقلاً لكل قضية.

المادة الثالثة:

يتم إبلاغ ذوي العلاقة بالممثل أمام الهيئة الصحية الشرعية بكافة وسائل التبليغ النظامية ويشمل ذلك البريد الإلكتروني والرسائل النصية وينطبق على الإبلاغ وغياب الخصوم، وتعد جهة عمل الممارس الصحي العنوان المعتمد للإبلاغ وعلى الجهة تسليم الإبلاغ للممارس الصحي بشكل رسمي ومثبت، ويعد ما جاء في نظام المراقبات الشرعية ولائحته التنفيذية بهذا الخصوص فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

المادة الرابعة:

في حالة عدم حضور المدعي أو الوكيل الشرعي عنه في المكان والموعد المحدد للجلسة على الرغم من تبليغه رسميًا فعلى الهيئة الصحية الشرعية استكمال النظر فيما يتعلق بالحق العام ويصرف النظر عن مطالبة المدعي بالحق الخاص.

المادة الخامسة:

في حالة عدم حضور المدعي عليه أو الوكيل الشرعي عنه رغم إبلاغه رسميًا بموعد ومكان الجلسة فيحق للهيئة الصحية الشرعية الفصل في الدعوى ويعتبر الحكم في كل الأحوال حضوريًا.

المادة السادسة:

يحضر أمين السر الجلسات ويتولى تحرير محضر الجلسة تحت إشراف الرئيس ويثبت في المحضر اسم رئيس الهيئة وأعضاء الهيئة الصحية الشرعية والمدعي العام وتاريخ ومكان ووقت انعقاد الجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وأقوالهم وطلباتهم وملخص مراياعاتهم والأدلة والمستندات المقدمة وجميع الإجراءات التي تتم في الجلسة ويوقع المحضر الرئيس والأعضاء المشاركون على كل صفحة.

المادة السابعة:

تدون الهيئة الصحية الشرعية إفادة ذوي العلاقة، على أن تكون جميعها باللغة العربية، فإن كان أحدهم لا يتكلم العربية فعليه إبلاغ الهيئة الصحية الشرعية لاصطحاب مترجم يثق فيه، أو أن يوافق على الاستعانة بأحد الأعضاء في ذلك.

المادة الثامنة:

تصدر الهيئة الصحية الشرعية قراراً بعدم إدانة المدعى عليه أو إدانته وتوقيع العقوبة عليه وفي كلا الحالتين يفصل في الطلب المقدم من المدعى بالحق الخاص، ويجب أن يكون قرار الهيئة الصحية الشرعية مسبباً مدعماً بإسناد جميع الوقائع أو حيثيات قرارها إلى النصوص النظامية المتعلقة بها.

المادة التاسعة:

يجوز للمدعى بالحق الخاص أن يقدم طلب يرفع إلى رئيس الهيئة الصحية الشرعية ضمن ملف الدعوى للنظر في منع سفر المدعى عليه ويتم تعبئة نموذج رقم (5) المخصص لمنع سفر الممارس الصحي، وعلى رئيس الهيئة الصحية الشرعية أن يصدر أمراً بالمنع إذا رأى مبرراً لذلك.

المادة العاشرة:

إذا كان المدعى عليه مقيناً خارج المملكة من الدول الأعضاء في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي فيتم إبلاغه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية، وإذا كان المدعى عليه من غير هذه الدول فيتم إبلاغه عن طريق وزارة الخارجية.

المادة الحادية عشر :

يتم إبلاغ الأطراف بقرار الهيئة الصحية الشرعية فور صدوره بوسائل التبليغ النظامية ويقوم المحكوم له في الحق الخاص باتخاذ الإجراءات النظامية لتنفيذ القرار النهائي الصادر لصالحه بعد إبلاغه به وليس للهيئة الصحية الشرعية أي علاقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه اللجان.

المادة الثانية عشر:

للهيئة الصحية الشرعية الاستعانة بالوسائل الالكترونية المعتمدة في كافة إجراءاتها ويشمل ذلك تبليغ الأطراف بالحضور لجلسات الهيئة وأخذ الإفادة وطلبات الهيئة والإبلاغ بالقرارات.

المادة الثالثة عشر:

تكون لكل هيئة صحية شرعية أمانة متفرغة تتكون من طبيب وجهاز إداري مؤهل، استناداً لما ورد في برقية المقام السامي الكريم رقم (7/ب/15229) وتاريخ 1422/4/8 هـ.

المادة الرابعة عشر:

في حال فقدان أو تحريف أو تلف الملف الطبي تفسر الإجراءات الطبية بما يتواافق مع أقوال المريض.

نموذج (1)

نموذج رفع شكوى طبية

1 - بيانات مقدم الشكوى

رقم الشكوى :
تاريخ الشكوى :

رقم الهوية:	الاسم الثلاثي للمريض :	
الجنسية:	تاريخ الميلاد:	
اسم الطبيب المسئول عن الحالة:	<input checked="" type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى	الجنس :
		رقم الملف الطبي:
<input type="checkbox"/> المريض <input type="checkbox"/> وكيل <input type="checkbox"/> ولي <input type="checkbox"/> ملاحظة	صفة مقدم الشكوى :	
بيانات الوكالة / الولاية: * يلزم إرفاق صورة من الوكالة / الولاية عند تعيينة هذه الحقوق.		
رقم الهوية:	اسم الوكيل / الولي :	
رقم الجوال :	البريد الإلكتروني :	
المصدر:	رقم صك الوكالة/ الولاية:	
جهة العمل:	التاريخ :	

بيانات شخص يمكن التواصل معه في ذات الشأن

رقم الهوية:	الاسم الثلاثي:
جهة العمل:	صلة القرابة:
رقم الجوال :	البريد الإلكتروني:

2- بيانات المنشأة الصحية محل الشكوى:

<input type="checkbox"/> حكومي <input type="checkbox"/> خاص	قطاع المنشأة:	اسم المنشأة الصحية:
العنوان:	الحي:	المدينة:

3- بيانات المشتكى عليه / عليهم

يرجى تعبئة الحقول التالية في حال معرفة البيانات الأساسية للمشتكي عليه:

.....	<input type="checkbox"/> طبيب <input type="checkbox"/> ممرض <input type="checkbox"/> أخرى	الشخص:		الاسم : 1
أنثى	ذكر	الجنس:		
.....	<input type="checkbox"/> طبيب <input type="checkbox"/> ممرض <input type="checkbox"/> أخرى	الشخص:		الاسم : 2
أنثى	ذكر	الجنس:		
.....	<input type="checkbox"/> طبيب <input type="checkbox"/> ممرض <input type="checkbox"/> أخرى	الشخص:		الاسم : 3
أنثى	ذكر	الجنس:		
.....	<input type="checkbox"/> طبيب <input type="checkbox"/> ممرض <input type="checkbox"/> أخرى	الشخص:		الاسم : 4
أنثى	ذكر	الجنس:		

في حال عدم معرفة اسم المشتكى عليه، يرجى تحديد الجهة:

الطبيب المعالج	<input type="checkbox"/>
فريق التمريض	<input type="checkbox"/>
الكادر الطبي المعالج	<input type="checkbox"/>
المنشأة الصحية	<input type="checkbox"/>
معلومات إضافية	

4- تفاصيل الشكوى الطبية :

السنة	الشهر	اليوم	تاريخ الإجراء الطبي:	الشخص :
.....

ملخص الشكوى الطبية :

.....

ما هو الأثر المترتب من الإجراء الطبي المشتكى بسببه ؟

.....	<input type="checkbox"/> أخرى	<input type="checkbox"/> تلف عضو	<input type="checkbox"/> فقد منفعة	<input type="checkbox"/> وفاة
.....

5- طلبات الشاكى:

<input type="checkbox"/> محاسبة الكادر الطبي	<input type="checkbox"/> التعويض المادى
.....	<input type="checkbox"/> أخرى

بالتوقيع على هذا النموذج، يتعهد مقدم الشكوى ويلتزم بما يلي :

- 1- صحة المعلومات والبيانات المقدمة وتم التقدم بها للمرة الأولى.
- 2- يعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً تشطب الدعوى بموجبه في حال عدم الحضور .
- 3- في حال ظهرت الشكوى كيدية أو يقصد بها الإساءة إلى سمعة أو إيهام فإنه يحق للمعنيين رفع دعوى قضائية وطلب التعويض عن العطل أو الضرر.

	التوقيع		الاسم الثلاثي:
--	---------	--	----------------

بيانات مستلم الشكوى :

	الجهة:		المسمي الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
	التوقيع:		تاريخ الاعتماد:	<input type="checkbox"/> ورقي <input type="checkbox"/> الكترونی	صيغة النموذج:

نموذج (2)

أ- نموذج إفادة ممارس صحي

رقم الشكوى:	تارikh الشكوى:	
-------------	----------------	--

1- بيانات الممارس الصحي

الاسم الثلاثي:	الجنس: <input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى
رقم الهوية/الإقامة:	الجنسية:
بريد العمل:	رقم الجوال:
الدرجة المهنية:	الشخص: <input type="checkbox"/> استشاري <input type="checkbox"/> نائب أول <input type="checkbox"/> نائب ممرض <input type="checkbox"/> صيدلي <input type="checkbox"/> أخرى
العنوان ومعلومات التواصل في البلد الأساسي للممارس الصحي غير السعودي:	تاريخ نهاية التصنيف:
الدولة:	المدينة:
البريد الشخصي:	رقم الجوال:
اسم المحكمة التابعة للممارس الصحي في دولة:	
المدينة:	الحي:

2- المرفقات :

تأمين ساري المفعول:	تارikh الانتهاء:
إخطار شركات التأمين:	تارikh الإخطار:
وكالة سارية المفعول:	تارikh الوكالة:
كفالة سارية المفعول:	تارikh الكفالة:

توقيع الممارس على صحة البيانات :

اسم الممارس الصحي:	التوقيع:
--------------------	----------

3- تفاصيل الإجراءات الطبية المتخذة:

هل التزمت بالتعريف عن نفسك ومهنتك؟

نعم <input type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/>
------------------------------	-----------------------------

هل أطلع المريض على الخطة العلاجية؟

نعم <input type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/>
------------------------------	-----------------------------

هل أخذت الموافقة على الاجراء الطبي وأطلع المريض على المضاعفات الطبية المحتملة؟

<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
-----------------------------	------------------------------

ما هو دورك اتجاه الحالة:

الحالة المرضية عند الفحص والعلامات والأعراض:

توقيع الممارس على صحة البيانات:

	التوقيع:		اسم الممارس الصحي:
--	----------	--	--------------------

الفحوص المخبرية والإجراءات التي أجريتها أو طلبتها للاستعاة بها :

ادرك الخطة العلاجية:

الرد المفصل على الشكوى المقدمة موضحاً الإجراءات المتخذة :

توقيع الممارس على صحة البيانات :

	التوقيع:		اسم الممارس الصحي:
--	----------	--	--------------------

أسئلة إضافية:

بالتوقيع على هذا النموذج، يتعهد الممارس الصحي ويلتزم بما يلي:

1- صحة كافة المعلومات واقتضاء البيانات المقدمة.

- 2- إخطار شركة التأمين وارفاق صورة من الإخطار لتفادي منع السفر.
- 3- يعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً تشطب الدعوى بموجبه في حال عدم الحضور .

	التوقيع		الاسم الثلاثي:
--	---------	--	----------------

بيانات معتمد التقرير:

	الجهة:		المسمنى الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
	التوقيع:		تاريخ الاعتماد:	<input type="checkbox"/> ورقي <input type="checkbox"/> الكترونی	صيغة النموذج:

- يلتزم معد التقرير بتبين نموذج (4) الخاص بتأجيل السفر في أضيق الأحوال ولدوعي جديرة بالتأجيل.

نموذج (2)

ب- نموذج بيانات المنشأة الصحية

رقم الشكوى :	تاریخ الشكوى:	
--------------	---------------	--

تنبيه: يلزم تعبئة هذا النموذج لتفادي استدعاء المدير الطبي والممارسين الصحيين لأخذ إفاداتكم حال الشكوى.

1- بيانات المنشأة الصحية:

<input type="checkbox"/> حكومي <input type="checkbox"/> خاص	قطاع المنشأة:		اسم المنشأة الصحية:
	الحي:		المدينة:
			العنوان:

2- بيانات الوكيل الشرعي:

	رقم الهوية:		الاسم الثلاثي:
	رقم الجوال:		البريد الإلكتروني:
	المصدر:		رقم صك الوكالة:
	التوقيع:		التاريخ:

* يلزم إرفاق صورة من الوكالة / الولاية عند تعبئة هذه الحقول

3- بيانات المدير الطبي:

	رقم الهوية:		الاسم الثلاثي:
	رقم الجوال:		البريد الإلكتروني:
	التوقيع:		تاريخ الاعتماد:

بالتوقيع على هذا النموذج، يتعهد المدير الطبي للمنشأة ويلتزم بما يلي:

- 1- صحة كافة المعلومات واقتدار البيانات المقدمة.
- 2- يعد التبليغ عبر الرسائل النصية لرقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجل تبليغاً رسمياً.

نموذج (3)

نموذج تقرير اللجنة المختصة*

	تاریخ الشکوی:		رقم الشکوی :
--	---------------	--	--------------

1 - مرئیات اللجنة :

عدد المشتركين بالخطأ الطبي:	<input checked="" type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	هل يوجد خطأ طبي :
أسماء المشتركين بالخطأ الطبي: (الواردة أسماؤهم في سجل الشکوی)		

2- في حال الإجابة بنعم ، يرجى استكمال البيانات أدناه :

نسبة الخطأ	اسم الممارس الصحي	نوع الخطأ الطبي الذي وقع فيه الممارس الصحي (يمكن اختيار أكثر من خيار)	50
		<input checked="" type="checkbox"/> خطأ في العلاج.	1
		<input checked="" type="checkbox"/> قام بعمل يتجاوز اختصاصه أو إمكاناته.	2
		<input checked="" type="checkbox"/> جهل أمور فنية يفترض فيمن كان في مثل تخصصه الإلمام بها.	3
		<input checked="" type="checkbox"/> استخدم آلات أو أجهزة طبية دون علم كاف بطريقة استعمالها.	4
		<input checked="" type="checkbox"/> لم يتخذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جراء هذا الاستعمال.	5
		<input checked="" type="checkbox"/> قصر في المتابعة والرقابة والإشراف.	6
		<input checked="" type="checkbox"/> عدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به.	7
		<input checked="" type="checkbox"/> لم يلتزم ببذل عناية يقتضي تفقة مع الأصول العلمية.	8
		<input checked="" type="checkbox"/> انتohl لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي المهن الصحية.	9
		أخرى 10

3 - توصيات اللجنة :

.....

أعضاء اللجنة :

الاسم	الشخص	مقر العمل	التوقيع
			1
			2
			3
			4

بيانات معتمد التقرير :

الاسم	المسمنى الوظيفي	الجهة	تاريخ الاعتماد	التوقيع

* يحق للمنشأة الصحية تشكيل لجنة طبية لمراجعة الإجراءات الطبية محل الشكوى مكونة من استشاريين سعوديين من غير المعالجين لا يقل عددهم عن اثنين (2) في نفس مجال الشكوى لإعداد التقرير، ويحق للمديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة أو المدعي العام الأخذ برأي اللجنة أو طلب تشكيل لجنة أخرى وفقاً لما تراه مناسباً.

نحوٌ (4)

نموذج تأجيل السفر

رقم الشكوى : _____ تاريخ الشكوى : _____

١- الأثر المترتب على الإجراء الطبي المشتكى بسببه ؟

..... أخرى تلف عضو فقد منفعة اسم الممارس الصحي وفاته

2- بيانات الممارس الصحي:

الاسم الثلاثي:	رقم الإقامة:	رقم الجوال:	البريد الإلكتروني
عمل:	الجنسية:	شخصي :	رقم الجوال:

3- المرفقات :

٢٠٢٣/١٢/٢٠	٢٠٢٣/١٢/٢٠	٢٠٢٣/١٢/٢٠	٢٠٢٣/١٢/٢٠
------------	------------	------------	------------

- تأمين ساري المفعول.
- إخطار شركات التأمين.
- إفاده الممارس الصحي.
- وكالة سارية المفعول.
- كفالة سارية المفعول.

4- بيانات المنشأة الصحية محل الشكوى :

نوع المنشأة:	المنشأة الصحية:
الحي:	المدينة:
المنشأة:	المنشأة:

5- مرات تأجيل السفر :

بيانات الموظف المختص :

	الاسمى الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
			الجهة :
	التوقيع :	30 يوم <input type="checkbox"/>	فترة تأجيل السفر :
			تاريخ الاعتماد:

بيانات مدير الإدارة المختص :

	الاسمى الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
			الجهة :
	التوقيع :		تاريخ الاعتماد:

- يزود الممارس الصحي بصورة من هذا القرار الإداري، ويحق للممارس الصحي التظلم منه.

6- مبررات تمديد تأجيل السفر :

.....

.....

.....

بيانات صاحب الصلاحية :

	الاسمى الوظيفي:		الاسم الثلاثي:
			الجهة :
	التوقيع :	30 يوم <input type="checkbox"/>	فترة تأجيل السفر :
			تاريخ الاعتماد:

- يزود الممارس الصحي بصورة من هذا القرار الإداري، ويحق للممارس الصحي التظلم منه.

